دور الممارسات المالية الرقمية فى تقليل التهرب الضريبي و زيادة المتحصلات الضريبية من الاقتصاد غير الرسمي

دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب المصرية

اعداد

خالد صبيح الهادي تهامي
أستاذ مساعد بقسم إدارة الاعمال
كلية التجارة – جامعة الزقازيق

شيماء خليل مباشر عبدالله مباشر
مدرس إدارة الاعمال
كلية التجارة – جامعة الزقازيق

عمرو محمد محمدعرفه
مدرس إدارة الاعمال
معهد الوادي للإدارة والمالية ونظم المعلومات

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان ودراسة وتحليل الدور الذى تقوم به الممارسات المالية الرقمية فى زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة والعاملة في الاقتصاد غير الرسمي وتقليل التهرب الضريبي للفئات المسجلة من خلال التطبيق على مصلحة الضرائب المصرية، ولتحقيق هذا الهدف فقد إعتمد الباحثين على المنهج الوصفى التحليلى لقياس المتغير المستقل وعلى المنهج الكمى فى قياس المتغير التابع لمناسبته لقياس حجم المتحصلات الضريبية خلال سنوات ٢٠١٣/٢٠٢٣، حيث تم توزيع قائمة الإستقصاء على عينة الدراسة التى تم اختيارها عشوائيا والتى بلغت ٣٨١ موظف/ موظفة من العاملين بالمصلحة بكافة أنحاء الجمهورية والبالغ عددهم ٤٠٠٠٠مفردة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها وجود دور للممارسات المالية الرقمية فى زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة وتقليل حجم التهرب الضريبي ، كما توصلت إلى أهمية الأنشطة الرقمية فى زيادة القاعدة الضريبية خاصة فى ظل الأزمات التى تمر بها الدول، وأخيرا فقد أوصت الدراسة بضرورة توفير كافة الموارد المالية والبشرية لإتمام تطبيق منظومة التحول الرقمى للمارسات المالية.

الكلمات المفتاحية: الممارسات المالية الرقمية، الاقتصاد الغير رسمي ، المتحصلات الضريبية، مصلحة الضرائب.

Abstract:
This study aimed to clarify ،analyze ، and study the role played by digital financial practices in increasing tax revenues from unregistered categories through its application to the Egyptian Tax Authority. To achieve this objective ، the researcher relied on the descriptive-analytical method to measure the independent variable and used the quantitative method to measure the dependent variable ، which is suitable for measuring the the volume of tax revenues during the years 2013/2023. The survey questionnaire was distributed to the study sample ، which was randomly selected and consisted of 381 employees of the authority from all over the country ، out of a total of 40000 employees**.**
The researcher reached several results ، the most important of which was the existence of a role for digital financial practices in increasing tax revenues from unregistered categories. The study also emphasized the importance of digital activities in expanding the tax base ،especially in times of crises faced by countries. Finally ، the study recommended the necessity of providing all financial and human resources to complete the implementation of the digital transformation system**.**
Keywords: Digital financial practices ، the informal economy ، tax revenues ، Tax Authority.

اولا- المقدمة:

إنتشرت التكنولوجيا الرقمية فى الفترة الأخيره بشكل كبير وحقق تطبيق الخدمات الإلكترونية قبول عالى لدى أعداد متزايدة من الفئات المجتمعية خلال السنوات الأخيره الماضية لذلك فقد حظى التوجه نحو الممارسات المالية الرقمية بإهتمام العديد من الدول المتقدمة والنامية لاسيما فى مصر بإعتبارها من الدول التى إتخذت خطى ثابتة وحقيقية نحو الإصلاح الإقتصادى وتحقيق زيادة فى معدلات التنمية الإقتصادية(حسن،٢٠٢٣)، وأصبح تحقيق الممارسات المالية الرقمية على أرض الواقع هدفا إستراتيجيا للدولة من خلال رؤية الدولة المصرية ٢٠٢٠/٢٠٣٠.

فقد إستهدفت السياسة المالية للدولة التوجه نحو تقديم خدماتها إلكترونيا كمنظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى والذى وفر على الدولة حوالى ٢٥% من تكلفة إصدار العملات وكذلك تخفيض زمن أداء الخدمة والحد من الإجراءات الروتينية المصاحبة لهذه الخدمات وظهر ذلك واضحا خلال فترة الإجراءات الإحترازية لفيروس كورونا فى عامى ٢٠٢٠/٢٠٢١ من خلال الإسراع فى التعامل مع منظومة الدفع الإلكترونى كأحد تطبيقات التحول الرقمى(ابراهيم ، ٢٠٢١).

ويمكن تعريف استراتيجية الممارسات المالية الرقمية بأنها عبارة عن المنهجية التى تتم من قبل الدولة/المؤسسة بهدف إنجاز الأعمال المالية إستنادا إلى وسائل الإتصالات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة بهدف التحول من الطريقة التقليدية إلى الأسلوب الإلكترونى وبما يحقق السرعه والدقة فى إنجاز المعاملات المالية(عبدالعزيز ،٢٠٢٢).

كما أنه يمكن تعريف الممارسات المالية الرقمية بأنها الإستثمار فى الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذرى فى طريقة العمل في النواحي المالية عن طريق الإستفادة من التطور التقنى الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل (برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية السعودى، ٢٠١٩).

كما عرفها (**Vial.2019**) فى دراسته بأنه عملية تهدف إلى تحسين الكيانات والمؤسسات من خلال إطلاق تغييرات كبيرة على خصائصه الممارسات المالية بإستخدام مجموعات من تقنيات المعلومات والحوسبة والإتصالات.

لذلك فقد إتجهت الحكومة بكافة وزاراتها وهيئاتها نحو الإستفاده من أدوات الممارسات المالية الرقمية ولعل من أهم الوزارات التى استفادت من تطبيق الممارسات المالية الرقمية هى مصلحة الضرائب المصرية وذلك عن طريق تعظيم متحصلاتها الضريبية عن طريق دمج الفئات الغير مسجلة فى الإقتصاد الرسمى للدولة من خلال إستخدام تقنيات التحول الرقمى(شحاته ، ٢٠٢٠).

والمتابع للشأن الضريبى فى جمهورية مصر العربية يلاحظ أنه قبل عام٢٠٠٦ كان القطاع الضريبى فى مصر يضم عدة مصالح تابعة لوزارة المالية ومنها (مصلحة الضرائب العامة "الدخل" ومصلحة الضرائب على المبيعات " القيمة المضافة " ومصلحة الضرائب العقارية) إلى أن صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ بدمج مصلحة الضرائب العامة ومصلحة الضرائب على المبيعات تحت مسمى" مصلحة الضرائب المصرية " وهى الهيئة المختصة بجمع الضرائب فى مصر حيث تسعى المصلحة إلى بناء الثقة فى المجتمع الضريبى من خلال تقديم خدمات ضريبية متطورة(صالح ،٢٠٢١).

كما ساهمت التكنولوجيا الرقمية فى عملية الحصر والفحص الضريبى سواء للمنشأت المسجلة لدى مصلحة الضرائب من خلال المحاسبة فى ظل المنظومة الإلكترونية أوغير المسجلة وبالإضافة لذلك ساعدت على ضم المشروعات غير المسجلة لدى مصلحة الضرائب والتى تعمل تحت مظلة الإقتصاد غير الرسمى إلى الإقتصاد الرسمى لما لها من أهمية كبيرة فى دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإنتاج القومى ومن ثم زيادة إيرادات الدولة(ابراهيم ،٢٠٢١).

ومن المتوقع أن تشهد الحصيلة الضريبية فى العام المالى الحالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤ زيادة قدرها ٢٣,٥% مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام المالى السابق

٢٠٢٤/٢٠٢٣ ويظهر ذلك فى مجهودات المصلحة لتنمية حصيلتها وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبى بالإضافة إلى تطبيق إجراءات هيكلية فى إطار الإصلاح المؤسسى للمنظومة الضريبية بداية من سن تشريعات وقوانين ضريبية تلائم الوضع الحالى للمجتمع الضريبى كقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠وتطوير الأداء وبالأخص تحسين أداء الإدارة الضريبية والتوجه نحو توسيع العمل بالميكنة والتحصيل الإلكترونى والمرونة التى ظهرت بها المصلحة خلال السنوات الثلاثة الماضية فى تطويع إمكانياتها البشرية والمادية للإستفادة من الممارسات المالية الرقمية فى زيادة حصيلتها من الفئات الغير مسجلة حيث حرصت المصلحة وفى سابقة هى الأولى من نوعها على تواجد فرق للدعم الفنى المجانى من العاملين المتخصصين بالمصلحة على مستوى المحافظات وذلك خلال فترة تقديم الإقرار الإلكترونى من يناير إلى مارس من كل عام كذلك حرصت المصلحة على تواجد مكاتب لها بالمؤسسات المرتبطة بها كالبورصة المصرية والغرفة التجارية وتسعى جاهدة لوجود ممثلين لها بالمحاكم وإدارات المرور فى المستقبل القريب.

إلا أن المجتمع الضريبى المصرى لايزال بحاجه إلى المزيد من التهيئة على أرض الواقع للإستفادة من أدوات الممارسات المالية الرقمية فما زالت هذه الأدوات مقتصرة على فئة معينة من المجتمع وذلك لعدة أسباب إما قصور أوجهل بالخدمات الإلكترونية المتاحة أولعدم الترويج والتسويق لهذه الخدمات من قبل المؤسسات أو لبساطة وضألة حجم الأنشطة التجارية داخل المناطق العشوائية التى لاتتمكن الدولة من حصرها أو مخاطبتها على أرض الواقع.

وفى ضوء ما سبق فإن الدراسة الحالية تسعى إلى دراسة دور الممارسات المالية الرقمية فى تقليل التهرب الضريبي وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

ثانيا ـ مشكلة الدراسة :

أدت الثورة الصناعية الرابعة وانترنت الأشياء وبالتالى التحول الرقمي إلى ظهور العديد من الأنشطة ونماذج الأعمال وشركات البيع عبر مواقع التواصل الإجتماعى سواء بيع البضائع الملموسة أو غير الملموسة كبرامج مكافحة الفيروسات وبرامج المحاسبة وغيرها ومنصات التعليم الإلكترونى وتقديم المحتوى المرئى وكذلك خدمات النقل والمواصلات عبر تطبيقات الإنترنت كل هذا التطور فى نماذج الأعمال لم يصاحبه التطور اللازم فى القواعد الضريبية سواء على مستوى سن التشريعات أو على مستوى الإدارة الضريبية وكذلك فى ضوء الإحتمالات المتزايدة لتأكل القاعدة الضريبية الحالية نتيجة إندثار العديد من الحرف وبعض الأنشطة التجارية والتى تم الإستعاضة عنها إلكترونيا.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الإتجاه نحو رقمنة خدمات الإدارة الضريبية وكذلك وضع إستراتيجيات واضحة يتم السير فى ضوئها لحصر الأنشطة الإلكترونية المتزايدة يوم بعد الأخر والحد من جرائم التهرب الضريبى التى تضيع على الدولة متحصلات ضريبية باهظة كونها غير مسجلة ضريبيا وغير منضمة للإقتصاد الرسمى للدولة وكان من ضمن تلك الإستراتيجيات رقمنة الخدمات المالية بمؤسسات الدولة.

وفى ضوء ما تقدم تتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة فى الإجابة علي التساؤل الأتى:

هل ساهمت الممارسات المالية الرقمية في زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة وتقليل حجم التهرب الضريبي ؟

ويقودنا هذا التساؤل لعدة أسئلة فرعية كما يلى:

- هل يوجد علاقة بين دعم الإدارة العليا للممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة ؟
- هل يوجد علاقة بين توافر كوادر بشرية مؤهلة لإدارة عملية الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة ؟

- هل يوجد علاقة بين وجود الإستراتيجيات والتشريعات القانونية الداعمة لعملية الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة ؟
- هل يوجد علاقة بين إنتشار ثقافة الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة ؟
- هل يوجد علاقة بين الأنشطة الإلكترونية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة ؟
- هل يوجد علاقة بين التغييرات الهيكلية اللازمة للممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة ؟
- هل يوجد علاقة بين إستخدام مهارات الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة ؟

ثالثا ـ أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى التعرف على دور الممارسات المالية الرقمية فى زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة وتقليل حجم التهرب الضريبي ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الأهداف الفرعية الأتية:

- بيان ماهي الممارسات المالية الرقمية من خلال الأدبيات التى تناولت الموضوع وكذلك التعرف على أليأتها وكيفية الإستفادة منها فى تطوير منظومة الإدارة الضريبية.
- بيان دور أليات الممارسات المالية الرقمية فى ظهور الأنشطة الإلكترونية الجديدة وتأثيرها على المتحصلات الضريبية.
- التعرف على الإتجاهات الحديثة فى فرض الضرائب على الأنشطة الإلكترونية الغير مسجلة.
- تقديم التوصيات للإدارة الضريبية بشأن الإستفادة من أليات الممارسات المالية الرقمية فى زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة وكيفية مواجهة ظاهرة التهرب الضريبي .

رابعا - فروض الدراسة :

فى ضوء الإطلاع علي الدراسات السابقة والوصول إلى الفجوة البحثية وبناء نموذج متغيرات الدراسة ومن خلال دراسة وعرض الجوانب النظرية التى تناولتها أدبيات البحث العلمى لمتغيرات الدراسة يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو الأتى:

الفرض الرئيسي:

وينص على أنه " توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة ".

وينبثق من هذا الفرض الرئيسي عدة فروض فرعية وتنص على مايلى:

١- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين دعم الإدارة العليا للممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.
٢- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.
٣- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا الرقمية المستخدمة فى الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.
٤- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المهارات البشرية اللازمة للممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.
٥- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.
٦- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين البنية الأساسية وبيئة عمل الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

خامسا ـ أهمية الدراسة :

- **الأهمية العلمية:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من الأتى:

أ- فى ضوء الإطلاع على أدبيات البحث المنشورة التى تناولت متغيرات الدراسة نلاحظ ندرة الدراسات فى هذا المجال فى الدول العربية وخاصة فى مصر حيث لم يسبق تناول أى دراسة لدور الممارسات المالية الرقمية فى زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة من وجهة نظر الإدارة الضريبية متمثلة فى مصلحة الضرائب المصرية.

ب- تساهم الدراسة فى التعرف على أهم أبعاد الممارسات المالية الرقمية وكيفية قياسها وتحديد الدور الذى تلعبه الممارسات المالية الرقمية فى زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة وكيف يمكن لهذا الدور أن يخدم مصلحة الضرائب المصرية.

ج- كما تظهر أهمية هذه الدراسة فى أنها ستقدم إضافة علمية لمحاولة سد الفجوة البحثية لمعرفة دور الممارسات المالية الرقمية فى زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة من وجهة نظر مصلحة الضرائب المصرية من خلال تقديم عدة توصيات قد تساهم فى زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة من خلال الممارسات المالية الرقمية بأبعادها المختلفة.

- **الأهمية العملية :**

تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية مما يلى :

أ- نظرا لما تعانيه الدولة من إنخفاض الموارد من قطاع السياحة وكذلك إنخفاض مستويات تصدير المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية وهما المصدران الأهم لتمويل إيرادات الموازنة العامة للدولة بجانب الضلع الأكبر من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة فى مصر من هنا تأتى أهمية مصلحة الضرائب المصرية كأحد المصالح الإيرادية التابعة لوزارة المالية المصرية والتى تقوم بتحصيل مايقارب من ٧٥% من إيرادات الموازنة العامة للدولة وذلك لمواجهة

نفقات الدولة من إستثمارات فى الطرق وخدمات النقل والصحة والتعليم كما تعد الإدارة الضريبية بالمصلحة أهم الأدوات المستخدمة فى تطبيق القوانين الضريبية وحلقة الوصل بين الممولين ومايستجد عليهم من أنشطة غير ملموسة أدت لظهور قطاع كبير يمثل الفئات الغير مسجلة بالمنظومة الضريبية.

ب- كما تظهر الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال إلقاء الضوء على أهم أليات الممارسات المالية الرقمية التى يمكن لمصلحة الضرائب إستخدامها لزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

ج- كما تظهر أهميتها من خلال النتائج والتوصيات المتوقع الوصول إليها فى نهاية هذه الدراسة والتى تساعد الإدارة الضريبية فى وضع إستراتيجية عمل واضحة للممارسات المالية الرقمية داخل المصلحة والتى تمكنها من حصر ودمج الإقتصاد الغير رسمى بالمنظومة الضريبية الرسمية.

سادسا - الدراسات السابقة:

تواجه الكثير من المنظمات فى الوقت الحالى العديد من التحديات والتغيرات السريعة والمتعاقبة فى نطاق بيئة عملها سواء الداخلية أو الخارجيه الأمر الذى يجعل ضرورة إيجاد حلول لتلك التغيرات أمرا هاما وضروريا وذلك عن طريق إبتكار أنظمة حديثة للعمل تتواكب مع الثورة التكنولوجيه الهائلة فى عالم الأعمال وأصبح للممارسات الرقمية رؤية وسياسة تتخذها المنظمات سواء على مستوى الشركات الخاصة لتطوير منتجاتها وتقديم خدمات بطريقة أفضل وأسرع لعملائها، أو على مستوى الجهات الحكومية من خلال العديد من المحاور التى تبنتها الدولة فى الفترة الأخيره منها، العمل على توفير منظومة متكاملة الإجراءات والخدمات فى مكان واحد من خلال منصة مصر الرقمية، ومنظومة الدفع الإلكترونى والإهتمام بتنمية الصناعات الإلكترونيه على المستوى المحلى، وكذلك تنمية مهارات وقدرات الموارد البشريه الرقمية، ومبادرة الشمول المالى التى أطلقها البنك المركزى المصرى لدعم البيئة المالية داخل الدولة من خلال إطار تشريعى وقانونى ووضع سياسات مالية رقمية منظمة تساعد

على تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ ومنها التطوير المستمر للبنية الأساسية الرقمية والتوجه نحو القضاء التدريجى على الأمية الرقمية، وتحقيق الأمن السيبرانى.

أما على المستوى الضريبى فإن الممارسات المالية الرقمية تلعب دورا حيويا فى الحد من ظاهرة نمو مايعرف بالإقتصاد الأسود أو الاقتصاد الغير رسمى وأسست لذلك الدولة من الناحية التشريعية فقد تم إعتماد قانون المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والذى منح العديد من الحوافز الضريبية لتلك الفئة ليسهل عملية إنضمامها داخل منظومة الإقتصاد الرسمى.

ونستعرض هنا أهم الدراسات التى تناولت كل من متغيرات الدراسة سواء الممارسات المالية الرقمية أو المتحصلات الضريبية وكذلك للدراسات التى تربط بين كلا المتغيرين ثم التعليق من وجهة نظر الباحثين على هذه الدراسات وصياغة فروض الدراسة و ذلك على النحو الأتى:

١- دراسة (حسن، ٢٠٢٣):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحول الرقمي فى الأنظمة المحاسبية على حجم الإيرادات الضريبية من وجهة نظر العاملين بمصلحة الضرائب بالقاهرة، كما هدفت إلى التعرف على أثر التحول الرقمي فى كل من مجال التقنيات ومجال البيانات ومجال الموارد البشرية ومجال العمليات على زيادة الإيرادات الضريبية بمصلحة الضرائب.

تناولت الدراسة التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية كمتغير مستقل والايرادات الضريبية كمتغير تابع وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى حيث تمثل مجتمع الدراسة فى الموظفين العاملين فى مصلحة الضرائب فى القاهره فرع أول وثانى مدينة نصر وعددهم ١٤٠ موظف وإعتمدت الباحثة على أسلوب الحصر الشامل فى إختيار عينة الدراسة نظرا لقلة عدد الموظفين

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

وجود زيادة مضطرده فى حجم الإيرادات الضريبية ناتج عن إسهام الممارسات الرقمية فى تعظيم الإيرادات الضريبية داخل المصلحة، كما توصلت إلى

وجود أثر معنوى إيجابى للممارسات الرقمية فى مجال العمليات داخل المصلحة على زيادة الإيرادات الضريبية بينما لم يكن للممارسات الرقمية فى مجال التقنيات والبيانات والموارد البشرية أثرا معنويا فى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية من وجهة نظر العاملين بمصلحة الضرائب بالقاهره.

وأوصت الدراسة بضرورة إهتمام إدارة مصلحة الضرائب بإتمام عملية الممارسات المالية الرقمية وتطوير مستوياتها داخل المصلحة لما لها من أثر هام فى الحد من التهرب الضريبى وتعزيز الإيرادات الضريبية داخل الدولة.

كما أوصت بضرورة الإهتمام بالممارسات الرقمية فى مجالات الأنظمة المتنوعة داخل المصلحة ومن أهمها الأنظمة المحاسبية وأنظمة الموارد البشرية لما لها من دور فاعل فى زيادة كفاءة الأنظمة فى عمليات التحصيل الضريبى، وضرورة إهتمام المصلحة بحصر الإحتياجات الأساسية اللازمة لإتمام عملية الممارسات المالية الرقمية والتعاقد مع جهات خارجية من أجل توفير الأنظمة والبرمجيات التى تساهم فى تعزيز كفاءة الإدارة الضريبية داخل المصلحة.

٢- دراسة(خليفه، ٢٠٢٢):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبى المصرية فى ضوء إستراتيجية ورؤية مصر ٢٠٣٠ وإنعكاسها على دعم حصيلة الإيرادات الضريبية وذلك من خلال التعرف على ماهية الممارسات الرقمية وألياتها وكيفية تطبيقها بمنظومة التحاسب الضريبى المصرية وكذلك التعرف على دور أليات الممارسات الرقمية فى تطوير منظومة التحاسب الضريبى وإنعكاسات ذلك على دعم حصيلة الإيرادات الضريبية.

تناولت الدراسة أليات التحول الرقمي بمنظومة التحاسب الضريبى كمتغير مستقل بالأبعاد الأتية (الضرائب على الشركات، الضرائب على القيمة المضافة، الضرائب الأخرى) وتناولت الدراسة أيضا حصيلة الإيرادات الضريبية كمتغير مستقل.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها تزايد إهتمام وزارة المالية بتطوير منظومة التحاسب الضريبى ووضع هيكل ضريبى جديد للدمج بين مصلحة الضرائب

العامة ومصلحة الضرائب على القيمة المضافة، كما توصلت إلى أن تفعيل إستخدام أليات الممارسات المالية الرقمية لمنظومة التحاسب الضريبى يساهم فى تقليل عدد تعاملات الممولين والمسجلين المباشر مع المصلحة وإنهاء التكدس وتمكين الإدارة الضريبية ممثلة فى مأمور الضرائب من قيامه بمهامه الوظيفية، كما توصلت الدراسة إلى وجود قصور فى تفعيل إستخدام أليات الممارسات المالية الرقمية لمنظومة التحاسب الضريبى بالدخل عن القيمة المضافة مما يستلزم من الإدارة الضريبية ضرورة تفعيل كافة مراحل الفاتورة الإلكترونية لضمان دقة منظومة التحاسب الضريبى وذلك لتحسين دورها فى الحد من ممارسات التهرب الضريبى ودعم حصيلة الإيرادات الضريبية ومن ثم تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأوصت الدراسة بضرورة تيسير الإجراءات على الممولين وتحفيز المستثمرين فى التوسع فى أنشطتهم وتحقيق العدالة الضريبية وذلك من أجل تفعيل إستخدام أليات الممارسات المالية الرقمية لمنظومة التحاسب الضريبى وزيادة المتحصلات الضريبية، كما أوصت الدراسة بضرورة توفير نظام معلومات إلكترونى جيد وبناء قواعد بيانات متكاملة عن المجتمع الضريبى لتشمل كل من ممولى الضرائب على (الدخل، القيمة المضافة، الجمارك، العقارات المبنية)، وأوصت كذلك بضرورة الإهتمام بالتأهيل العلمى والمهنى والإهتمام بالتعليم والتدريب المستمر بالمشاركة مع أساتذة الجامعات والجمعيات العلمية والمهنية العاملة بنفس المجال.

٣- دراسة (نصرة، ٢٠٢١):

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الممارسات المالية الرقمية للخدمات المصرفية على ضبط المخاطر فى البنوك مع إلقاء الضوء على مفهوم الممارسات المالية الرقمية و تقنياتها وكذلك المأخذ المرتبطة بالممارسات المالية الرقمية فى البنوك و وتناولت الدراسة الممارسات المالية الرقميةبالأبعاد الأتية (الممارسات المالية الرقميةللخدمات المصرفية، وتفعيل الممارسات المالية الرقمية وفعاليات التحول الرقمى).

وتمثل مجتمع الدراسة فى ١١ بنك من البنوك الحكومية وبنوك قطاع الأعمال وبنوك القطاع الخاص بمنطقة وسط البلد بالقاهره وتكونت عينة الدراسة من عدد١٥١

مفرده من العاملين بهذه البنوك واعتمدت الباحثينين على المنهج الإستقرائى فى الإطلاع على الكتب والمراجع العلمية العربية والأجنبية والأبحاث وماصدر من المؤتمرات العلمية والدوريات ذات الصلة بالموضوع بالإضافة إلى التشريعات التى تناولت موضوع البحث، وكذلك المنهج الإستنباطى فى الدراسة الميدانية لإختبار مدى صحة الفروض وإستنباط النتائج للوصول إلى تأثير الممارسات المالية الرقمية للخدمات المصرفية على ضبط مخاطر البنوك.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الممارسات المالية الرقمية يعتبر من أهم أليات تعزيز التنمية المستدامة فى مصر، كما أثبتت الدراسة أن عملية الممارسات المالية الرقمية لها علاقة قوية بتحسين جودة الخدمات المصرفية فى البنوك المصرية وزيادة رضا العملاء مما ينعكس على زيادة إقبالهم على خدمات الدفع الإلكترونى وتحقيق الريادة الرقمية للبنوك المصرية، كما أن تطبيق الممارسات المالية الرقمية ينعكس على زيادة كفاءة وفعالية عمل الحكومات إضافة إلى تحسين وتيسير العمل بين المؤسسات الحكومية والمواطنين.

وأوصت الدراسة بضرورة إعداد جدول زمنى للدولة للتحول تدريجيا نحو الرقمنة والشمول المالى وكذلك وضع خطة زمنية جادة لتقليل العمليات النقدية وتحويلها إلى غير نقدية، وكذلك ضرورة نشر الثقافة المصرفية وتشجيع المواطنين على الممارسات المالية الرقميةوالشمول المالى وإستخدام وسائل فعالة لإثبات هوية المستخدمين لأنظمة الدفع الإلكترونية عبر الهاتف المحمول فى البنوك.

٤- دراسة(ابراهيم، ٢٠٢١):

هدف البحث إلى دراسة الممارسات المالية الرقمية والتحديات التى تقف أمام فرض ضريبة على المعاملات الرقمية وسبل الحد من تلك التحديات إضافة إلى إلقاء نظرة على تجارب بعض الدول الأخرى (فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة) فى هذا المجال.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها:

أن التكنولوجيا فى القرن الحادى والعشرون تعتبر أحد أهم عناصر الممارسات المالية الرقمية وذلك سوف يؤدى إلى إحداث تغييرات جذرية فى مجالات

الحياة المختلفة، كما أن ظهور التكنولوجيا الرقمية أدى إلى زيادة كبيرة فى حجم الإقتصاد الرقمى بظهور أنشطة مستجدة حيث يصل حجم الإقتصاد الرقمى فى بعض الدول إلى ٦٠% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول، كما توصلت الدراسة إلى إلى وجود خطر متمثل فى تأكل القاعدة الضريبية الوطنية فى ظل تزايد المعاملات الرقمية وعدم حصر تلك المعاملات داخل الإقتصاد الرسمى للدولة، كما توصلت إلى أن سبب الصعوبة فى فرض ضريبة على الأعمال الرقمية يرجع بشكل كبير إلى غياب الحدود المكانية والزمنية بين طرفى المعاملة.

كما أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالبنية الأساسية المعلوماتية للمساهمة فى تعزيز وتحسين أداء الخدمات الحكومية المقدمة، كما أوصت بالمساهمة مع المنظمات والمؤسسات العالمية لصياغة نظام ضريبى دولى يتلائم مع التحولات الكبيرة فى الإقتصاد الرقمى، مع ضرورة سن تشريعات قانونية عملية لفرض ضريبة على المعاملات الرقمية فى مصر والتنسيق بين مصر والدول الأخرى التى تدخل مصر معها فى إتفاقيات دولية بشأن الضريبة على المعاملات الرقمية.

٥- دراسة (نصر، ٢٠٢١):

هدفت الدراسة إلى تطوير مستوى الأداء بأنشطة التحاسب الضريبى من خلال وضع إطار متكامل يعتمد على نظام التحول الرقمي المستهدف تطبيقه فى مصر وذلك من خلال التعرف على ماهية الممارسات المالية الرقمية ومدى مساهمته فى ضبط المجتمع الضريبى فى مصر، كما هدفت الدراسة إلى تحويل رسالة مصلحة الضرائب المصرية من مصلحة إيرادية فقط إلى مصلحة تقدم خدمة مجتمعية أعلى جودة وأكثر عدالة.

كما هدفت إلى تعزيز الأداء المالى وتعظيم الإيرادات الضريبية المحصلة من خلال رؤية إستراتيجية حديثة تعتمد على الرقمنة.

وإعتمدت الدراسة على المنهج الإستنباطى للتعرف على مفهوم التحول الرقمي وعلاقته بالتحاسب الضريبى الإلكترونى، كما تم إستخدام المنهج: الإستقرائى بالدراسة التطبيقية للحصيلة الضريبية خلال الفترة من ٢٠١٦/٦ ؛تى ٢٠٢١/٦ قبل

وبعد تطبيق المنظومة الضريبية الإلكترونية لقياس أثر الممارسات المالية الرقميةللضرائب النوعية على الحصيلة الضريبية إعتمادا على الأساليب الإحصائية لإختبار الفروض البحثية.

المتغير المستقل: التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية الإلكترونية لأنواع الضرائب المختلفة وهى (الشركات، القيمة المضافة، والضرائب الأخرى) ،المتغير التابع(الحصيلة الضريبية).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:أن تطبيق المنظومة الإلكترونية يدعم نظام الممارسات المالية الرقميةالذى تسعى إليه المصلحة من خلال رقمنة الشركات، كما أن النموذج المقترح يستطيع أن يحقق حصيلة مستهدفة وغير مسبوقة تصل إلى ١.١٣٦ تريليون جنيه فى عام ٢٠٢١ وتصل إلى ٥ تريليون جنيه بحلول عام ٢٠٣٠.

وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مجلس أعلى للضرائب يجمع عدد كبير من العلماء والخبراء فى الضرائب والمالية العامة وتشكيل لجنة مشتركة بداخله لوضع قواعد محددة لحسم المنازعات الضريبية، كما أوصت الدراسة بالإسراع فى إقرار تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية وإلتزام الممولين بالفاتورة الإلكترونية، كما أوصت الدراسة بضرورة التناسق والتناغم بين ضرائب الدخل والقيمة المضافة من خلال ميكنة الإجراءات الضريبية وتطبيق الفحص افلكترونى لتحقيق المستهدف من الحصيلة الضريبية، وأوصت كذلك بضرورة إنشاء مركز إتصالات إلكترونية متكامل متخصص فى خدمة منظومة الإقرارات الإلكترونية بكل منطقة ضريبية لتحقيق مزيد من التواصل مع الممولين من أجل تحسين مستوى الخدمات المقدمة للممولين والمسجلين لرفع معدلات الإلتزام الطوعى بتقديم الإقرار الضريبى فى إطار الممارسات المالية الرقميةورؤية مصر ٢٠٣٠.

٦- دراسة (شديد، ٢٠٢١):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الممارسات الرقمية بمتطلبات تطبيقها المختلفة فى تحسين أداء الخدمات المقدمة من قبل وحدات المرور والتراخيص بالقاهرة .

وتكون مجتمع الدراسة من العاملين فى الوحدات المرورية الذين لهم علاقة مباشرة بعملية الممارسات الرقمية وكان عددهم ٢١ وحدة مرورية بمحافظة القاهرة حيث متوسط عدد العاملين بكل وحدة مرورية ٨ عاملين تم توزيع ١٦٨ استمارة استقصاء على جميع العاملين المشار إليهم بتلك الوحدات، واعتمد الباحث على المنهج الوصفى لتناول الجانب المفاهيمى والمنهج التحليلى فى تناول الجانب التطبيقى للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها وجود علاقة إرتباط قوية بين متطلبات تطبيق الممارسات الرقمية وتحسين مستوى أداء الخدمة داخل وحدات المرور، ووجود صعوبة فى إقناع العاملين بمزايا الممارسات الرقمية والتكيف مع التغييرات التنظيمية والتشغيلية المرتبطة بتطبيق الممارسات الرقمية والإفتقار إلى وجود بنية تحتية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وموظفين ذوى مهارات كافية بالتكنولوجيا والإتصال والإنترنت.

وأوصت الدراسة بضرورة الإسراع فى المشروع القومى الممارسات الرقمية الذى يعد من أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة وتطوير بيئة العمل الحكومى وتقديم خدمات إلكترونية والإنطلاق نحو الإقتصاد الرقمى، كما أوصت بضرورة تدشين حملات إعلامية تمكن المواطنين من معرفة كيفية الإستفادة من الممارسات المالية الرقمية فى الخدمات المرورية المقدمة، كما أوصت بزيادة الإهتمام بإستخدام التكنولوجيا الذكية فى ضبط الحالة المرورية بالشارع وتعميم إستخدامها بكافة الوحدات المرورية بالدولة.

٧- دراسة **(Manita, et.al,2020):**

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير الممارسات المالية الرقمية على مهنة المراجعة وفهم كيفية تحسين دور المراجعة كألية للحوكمة وذلك من خلال إجراء مقابلات شخصية مع عدد من المراجعين فى أكبر ٥ شركات للمراجعة فى فرنسا.

وتوصلت الدراسة إلى أن الممارسات المالية الرقمية ستؤثر على مهنة المراجعة من خلال (تحسين أهمية المراجعة، السماح لشركات المراجعة بتقديم

خدمات جديدة لعملائها، إبتكار شركات المراجعة لأساليب جديدة أكثر ملائمة فى عملية جمع بيانات العملاء وتوضيح الأخطاء فى القوائم المالية وأنظمة الرقابة المالية، كما أنه سيتعين على المراجعين بتلك الشركات تطوير مهاراتهم التقنية للإستعانة بهم فى مجال المراجعة).

وأوصت الدراسة بضرورة إتاحة ثقافة الإبتكار داخل شركات المراجعة والتى يجب عليها أن تبتكر بإستمرار وتطور من عملياتها وأدواتها فى مجال المراجعة لمواكبة إحتياجات عملائها المتغيرة.

٨- دراسة (يونس، ٢٠٢٠):

هدفت الدراسة إلى بيان التوجه العالمى نحو الثورة الرقمية وتطبيقات البيانات الضخمة فى الإيرادات الضريبية كما هدفت إلى عرض مزايا ومخاطر تطبيق البيانات الضخمة فى الإيرادات الضريبية، وبيان كيفية تحول الإدارة الضريبية نحو تطبيقات البيانات الضخمة لتعبئة الإيرادات الضريبية.

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفى فى إستعراض الدراسات السابقة عن تعبئة الإيرادات الضريبية وكذلك فى الدراسات التطبيقية للبيانات الضخمة فى الإدارات الضريبية المختلفة ثم إعتمدت على المنهج الإستنباطى حيث المقدمات المسلم بصحتها والمتمثلة فى الثورة الرقمية وتأثيراتها الواضحة على كافة نواحى الحياه ثم المنهج الإستقرائى من حيث التطبيقات التى إستخدمتها كثير من الدول لتعبئة الإيرادات الضريبية ومواجهة ظاهرة التهرب الضريبى وتشجيع الإلتزام الطوعى.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها:

- أن الثورة الرقمية وتطبيقات البيانات الضخمة أصبحت حقيقة واقعة ولم تعد من باب الترف بل أصبحت تدخل فى كافة المجالات والأنشطة.
- كما توصلت إلى أن إتجاه كثير من الدول لإستخدام أنظمة البيانات الضخمة أدى لزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة كبيرة جدا تعادل أضعاف كثيرة للتكلفة التى تحملتها تلك الدول وأشارت الدراسة إلى تجربة كل من بريطانيا (نظام

connect) والهند (نظام **Aad haar**) ونظام **X- Road** فى أستونيا ونظام **Robo –audit** فى الولايات المتحدة الأمريكية.

- كما أظهرت الدراسة أن نظام الضرائب فى مصر لايطبق نظام البيانات الضخمة مما أدى إلى ضياع موارد ضريبية طائلة على الدولة وأدى إلى زيادة حالات التهرب الضريبى ومن ثم إنخفاض الحصيلة الضريبية مقارنة بالنتاج المحلى مع الدول الأخرى، وتوصلت الدراسة إلى أن نشاط المهن الحره يعد من أكثر الأنشطة فى عدم الإلتزام الضريبى.

وأوصت الدراسة بضرورة توجه الإدارة الضريبية فى مصر نحو تطبيق البيانات الضخمة ونظام يربط مابين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والإتصالات وشبكة المعلومات، كما أوصت بأنه يجب الإستفادة من تجارب الدول الأخرى التى طبقت أنظمة للضرائب سواء لمواجهة التهرب الضريبى أو لتشجيع الإلتزام الطوعى أو حتى فى عملية الفحص والمراجعة الإلكترونية لحسابات وايرادات الممولين، كما أوصت بضرورة إعادة النظر فى التشريعات الضريبية القائمة وتعديلها بما يتوافق مع النظام الجديد وضرورة إعادة هيكلة الإدارة الضريبية وتكامل الإجراءات لدمج الإقتصاد غير الرسمى فى الإقتصاد الرسمى.

٩- دراسة(**Gurbaxani & Dunklw, 2019**):

هدفت الدراسة إلى تقديم إطارا للمديرين التنفيذيين لتقييم تقدم شركاتهم فى الإستعداد للإتجاه نحو الممارسات المالية الرقمية الناجحه.

وتوصلت الدراسة إلى تقديم نموذج لتقييم حالة الشركات نحو الممارسات المالية الرقمية ويتكون هذا النموذج من ستة أبعاد هى: (الرؤية الإستراتيجية للشركة، موائمة الرؤية وإستثماراتها فى الممارسات المالية الرقمية ثقافة الإبتكار، وامتلاك مايكفى من أصول الملكية الفكرية والمعرفة، وقوة القدرات الرقمية، وإستخدام التقنيات الرقمية)

كما أكدت الدراسة على أن هذا النموذج يعمل على تسهيل إجراء المقارنة بين الشركة والشركات الأخرى التى تكون فى نفس مستوى حالة التقدم نحو التحول الرقمى.

١٠- دراسة (عبدالله، ٢٠١٩):

هدفت الدراسة إلى بيان دور الحوكمة الضريبية فى زيادة فاعلية حصيلة الإيرادات الضريبية حيث سعت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين الحوكمة الضريبية فى الحد من المنازعات الضريبية والحد من التهرب الضريبى، وكذلك فى الإلتزام بالإقرارات الضريبية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهداف الحوكمة الضريبية، والتعرف على أهمية زيادة فاعلية الإيرادات الضريبية ودورها فى تحقيق التنمية الإقتصادية.

تناولت الدراسة حصيلة الإيرادات الضريبية كمتغير تابع بالأبعاد الأتية (الحد من المنازعات الضريبية، الحد من التهرب الضريبى، الإلتزام بالإقرارات الضريبية) وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وتمثل مجتمع الدراسة فى مفتشى الضرائب ومساعدى المفتشين ورؤساء الأقسام ومدراء مكاتب المراجعة ومدراء الإدارة إضافة إلى المراجعين الداخليين والخارجيين العاملين بديوان الضرائب بالسودان وتمثل حجم العينة فى عدد ٨٠ موظفا من الموظفين السابق بيانهم بمجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

أن الحوكمة الضريبية ساعدت فى الحد من التهرب الضريبى كما توصلت إلى أن رفع مستوى الوعى الضريبى إلى أقصى حد ممكن يعمل على تخفيض المنازعات الضريبية.

كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للحوكمة الضريبية على الإيرادات الضريبية فى كافة مراحلها إبتداء من فرض الضريبة وتحصيلها وردع التهرب من دفعها.

كما أوصت الدراسة بالتأكيد على رفع مستوى الوعى الضريبى إلى أقصى حد ممكن والعمل على حصر المجتمع الضريبى وأوصت بالإهتمام بالرقابة المباشرة وغير المباشرة كألية من أليات الحوكمة الضريبية مع التأكيد على ضرورة وضوح التشريع الضريبى وزيادة الإهتمام بالعدالة الضريبية.

١١- دراسة (عوض، ٢٠١٨):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأساليب الحديثة فى عملية التدقيق الضريبى ومدى إلتزام الإدارة الضريبية بإستخدامها وأثرها على زيادة الإيرادات الضريبية فى مديريات ضريبة الدخل، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إستخدام الإدارات الضريبية لمعايير العمل الميدانى ومعايير التقرير والمعايير الشخصية وكذلك دراسة المصاحبة لها وأنظمة المعلومات الحديثة وإكساب المهارات المحاسبية الحديثة للموظفين.

تناولت الدراسة الإيرادات الضريبية كمتغير تابع وإعتمدت الباحثة على المنهج الوصفى لجمع البيانات من مجتمع الدراسة والذى يتكون من جميع مأمورى التقدير فى دوائر ضريبة الدخل والبالغ عددهم ٩٨ موظفا وكذلك جميع المدققين القانونيين والبالغ عددهم ٢٠٠ مدقق قانونى، وتمثلت عينة الدراسة فى عدد ٩٨ من مأمورى التقدير و ١٠٢ من المدققين الخارجيين وذلك وفقا للعينة العشوائية التى تم إختيارها، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها:

أن إلتزام الإدارة الضريبية بمعايير العمل الميدانى والمعايير الشخصية وإستخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات وأسلوب العينة وتوقعات قياس هامش الربح جاءت بدرجة كبيرة جدا من وجهة نظر مأمورى التقدير، كما أن إلتزام الإدارة الضريبية بتوقعات قياس هامش الربح جاءت بدرجة كبيرة من وجهة نظر المدققين.

وأوصت الدراسة بضرورة إلتزام موظفى الإدارة الضريبية بالنواحى الشكلية لإعداد التقارير النهائية للملفات الخاضعة للفحص وإرفاق الإيضاحات التفصيلية لكيفية الوصول إلى النتائج المثبتة بتقرير الفحص، كما أوصت الدراسة بضرورة إلتزام الإدارة الضريبية بإتباع أسلوب الفحص المستندى الشامل حيث أن أغلب المكلفين لايمسكون حسابات منتظمة، وأوصت الدراسة كذلك بتوفير جهات رقابية تكون مهمتها التأكد من إلتزام الإدارة الضريبية بأساليب التدقيق الحديثة.

التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال إستعراض الدراسات السابقة والتى تناولت متغيرات الدراسة إتضح ما يلى:

١- إتفقت معظم الدراسات السابقة على أهمية الممارسات المالية الرقمية المعتمدة علي منظومة التحول الرقمي وإرتباطه الوثيق بالعلوم الإنسانية وخاصة علم الإدارة وذلك نظرا لتنوع المجالات التى يدخل فيها كما إتفقت هذه الدراسات فيما بينها على كفاءة وفعالية تطبيق الممارسات المالية الرقمية نظرا لقيامها بتخفيض كل من الوقت والتكلفة والإرتفاع بمستويات الأداء فى المجال الذى يدخل فى تطبيقه.

٢- تعددت وتنوعت مجالات تطبيق الممارسات المالية الرقمية التى تناولتها الدراسات السابقة فنجد أنه تم تطبيقها فى (قطاع البنوك سواء التجارية أو الإسلامية – قطاع التعليم – قطاع البترول – قطاع الخدمات الحكومية "وحدات المرور" _ قطاع الضرائب) إلا أن الدراسات التى تناولت قطاع الضرائب ركزت على تحسين أداء الإدارة الضريبية وكذلك ألقت الضوء على الفئات المسجلة لدى مصلحة الضرائب المصرية والتى تدخل ضمن الإقتصاد الرسمى للدولة، الأمر الذى إستدعى الباحثين إلى التطبيق على الفئات الغير مسجلة بمصلحة الضرائب المصرية والتى ساهم تطبيق الممارسات المالية الرقمية بها فى إمكانية حصرها وضمها إلى المجتمع الضريبى ومن ثم زيادة المتحصلات الضريبية من هذه الفئات.

٣- إتفقت الدراسات السابقة على وجود المقومات اللازمة لإنجاح الممارسات المالية الرقمية فى القطاع الحكومى ومنها (دعم الإدارة العليا - إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية- التكنولوجيا الرقمية - الإستعداد للتغيير – نشر ثقافة التحول الرقمى).

٤- ساعدت مطالعة الدراسات السابقة الباحثين فى صياغة المشكلة البحثية وتطوير فروض الدراسة وكذلك تحديد أهداف الدراسة وأهميتها وتحديد متغيرات الدراسة وعوامل قياسها.

٥- فى حدود علم الباحثين فإنه يوجد ندرة فى الدراسات التى تناولت العلاقة بين الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة الأمر الذى إتضح منه وجود فجوة بحثية فى العلاقة بين متغيرات الدراسة

وبالتطبيق على بيئة عمل جديدة مثل قطاع الضرائب المصرية وعلى الفئات الغير مسجلة ضريبيا.

سابعا - الخلفية النظرية :

أ- الممارسات المالية الرقمية:

مفهوم الممارسات المالية الرقمية:

تعددت التعريفات التى توضح مفهوم الممارسات المالية الرقمية بالدراسات والأبحاث العلمية نظرا لإستخدام المصطلح بالعديد من المجالات لذلك نذكر فيما يلى بعض من التعريفات التى تناولته.

يعرف(محمد، ٢٠٢٠) الممارسات المالية الرقمية بأنه عملية إستخدام التكنولوجيا الرقمية لإنشاء أعمال تجاريه جديده أو تعديل لأعمال سابقة بهدف إبتكار ثقافة تسوق مختلفة وتجربة عملاء جديده من أجل تلبية المتطلبات المتغيره للأعمال والسوق.

ويعرفها (نصير، ٢٠٢١) بأنه عبارة عن نتاج تطبيق التقنيات الرقمية الحديثة فى محاولة من المنظمات لتحسين وتطوير نماذج أعمالها المالية لمواكبة متطلبات البيئة الرقميه المحيطة بها حيث يعد الطريق الوحيد المتاح أمام المنظمات لتحقيق النمو والإستدامة.

ويشير مفهوم الممارسات المالية الرقمية إلى إستخدام التكنولوجيا الرقميه والتطورات المصاحبة للثورة الصناعيه الرابعه عن طريق إستخدام برامج الذكاء الإصطناعى وتحليل البيانات الضحمة والحوسبة السحابيه وإنترنت الأشياء مما أدى لظهور لنماذج أعمال مالية جديده، مثل:المنصات الرقمية . (مكاوي ، ٢٠١٩).

وقد عرفت منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية **OCAD** عام ٢٠١٥ عملية الممارسات المالية الرقمية"بأنها نتيجة لعملية تحويلية جلبتها المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات التى جعلت التقنيات أرخص وأكثر قوة وموحدة على نطاق واسع كذلك فإنها أدت إلى تحسين العمليات التجاريه والمالية وتخفيض وقت وتكلفة المعاملات المالية في جميع القطاعات.

كما يعرف(**Muehlbuger, et.la.2019**) الممارسات المالية الرقمية بأنه عملية تستهدف إحداث تغييرات جوهريه داخل سلسلة خلق القيمة للمنظمة أو هيكلها الداخلى والتى تكون إما مسبب أو شرط مسبق لإستخدام التكنولوجيا المالية .

ومن خلال التعريفات السابقة لمفهوم الممارسات المالية الرقمية يمكن تعريف الممارسات المالية الرقمية بأنها عملية التحول نحو إستخدام التكنولوجيا الرقميه الحديثة في تسهيل المعاملات المالية من أجل تحسين صورة المنتجات أو الخدمات التى تقدمها المنظمة وذلك عن طريق التغيير فى ثقافة وبيئة عمل المنظمة لتناسب التطور المتلاحق فى متطلبات أصحاب المصالح بتلك المنظمات.

أهمية الممارسات المالية الرقمية:

تتجه مصر إلى خلق بيئة رقمية اساس التعامل بها التقنيات الرقمية، وذلك باستخدام تكنولوجيا المنتجات المالية الحديثة، حيث قامت مصر بإنشاء مجلس المدفوعات الرقمية في عام ٢٠١٧، كما أطلقت مصر استراتيجية التقنيات المالية عام ٢٠١٩، وهذا سوف يؤدي إلى تحقيق الأتى (حسن ،٢٠٢٣):

١- تساعد في خلق فرص عمل جديدة وتعمل على النمو والازدهار للمشروعات التجارية.
٢- زيادة قدرة الحكومة على تقديم الخدمات للمواطنين بسهولة ويسر وجودة من خلال الابتكارات المالية الحديثة.
٣- تؤثر تأثيرا ايجابيا على زيادة الانتاجية من خلال رقمنة العمليات والاجراءات التي تعمل على تخفيض الموازنات وزيادة القدرة التشغيلية.
٤- تسهيل الاتصالات والمشاركة المجتمعية والتي تنعكس ايجابيا على العلاقات الاجتماعية في المجتمع.

كما أتاح تطبيق الممارسات المالية الرقمية الفرصة للمواطنين فى مصر الحصول على العديد من الخدمات دون الحاجة الى الإنتقال لمكان تأدية الخدمة وأبرز تلك الخدمات هى الخدمات المالية للبنوك حيث تتيح البنوك لعملائها من خلال

تطبيقات الموبايل الخاصة بها عملية فتح الحسابات البنكية والحصول على قروض وسداد الأقساط وغيرها من الخدمات الماليه الأخرى.

وعلى المستوى العام أيضا تتيح منصة مصر الرقمية تأدية العديد من الخدمات المرورية والأحوال المدنية وخدمات الشهر العقارى وبطاقات التموين وغيرها.

أهداف الممارسات المالية الرقمية:

يمكن تناول الأهداف المنشوده من وراء تطبيق منظومة الممارسات المالية الرقمية من خلال الأتى:

أولاً: أهداف على المستوى العام :

تتلخص أهداف تطبيق منظومة الممارسات المالية الرقميةعلى المستوى العام**(Muehlbuger, et.la.2019)** فيما يلى:

١- تطبيق أساليب علمية جديده ومبتكره للقيام بالوظائف والمهام المطلوبة تركز على إستخدام التطبيقات والنظم التكنولوجية الحديثة.
٢- تبسيط وتسهيل إجراءات العمل لتحقيق الأهداف المطلوبة بجودة أعلى فى أسرع وقت وبأقل تكلفة.
٣- توفير قواعد بيانات تسمح بتدفق المعلومات المطلوبة عبر قنوات الإتصال لتسهيل عملية إتخاذ القرار فى الوقت المناسب وبأقل تكلفة.
٤- حماية البيانات الرقمية، والشفافية، والإستقلالية، والثقة.
٥- العمل على شمول الخدمات الرقمية المقدمة لأكبر عدد من المستفيدين والإرتقاء بجودة الخدمات المقدمة لهم.
٦- تسهيل وصول الخدمات المالية الرقمية لأكثر عدد ممكن لتحقيق زيادة فى الدخل والإنتاجية وخلق قيمة مضافة على مستوى الإقتصاد ككل.

أهداف الممارسات المالية الرقمية على المستوى الخاص بالمنظومة الضريبية :

تظهر أهداف الممارسات المالية الرقمية على المستوى الخاص بقطاع الضرائب من خلال الإصلاحات الهيكلية في المنظومة الضريبية العديد من مشروعات التطوير والميكنة الشاملة لمنظومة الإجراءات الضريبية وتتمثل أهم مشروعات التكنولوجيا في المنظومة الضريبية فيما يلي[1]:

١- مشروع التحصيل الإلكتروني للضرائب والذي تم العمل به منذ عام ٢٠١٨ من خلال منصة إلكترونية بهدف خلق بيئة عمل ذكية للإدارة الضريبية بالتعاون مع.**(SAP)**و**(IBM)**
٢- المكاتب الأمامية تعتبر أحد ملامح التطوير الشامل بالمأموريات المطورة والمدمجة **Front Offices**
٣- مشروع الإقرارات الضريبية الإلكترونية .
٤- مشروع منظومة تحليل مخاطر الإقرارات وإدارة حالات المخاطر والذي بدأ العمل التجريبي به في عام ٢٠١٩، ثم تم العمل الفعلي بالمشروع في يناير ٢٠٢٠
٥- مشروع الفاتورة الإلكترونية الذي تم تطبيقه بشكل تجريبي على عدد من الشركات في نهاية يونيو ٢٠٢٠، وتم الإلتزام به في نوفمبر ٢٠٢٠ وأنضمت له أكثر من ٧١ ألف شركة حتى الأن وسوف ينتهي ضم باقى الشركات بنهاية عام ٢٠٢٢ كما تم البدء فى تطبيق منظومة الإيصال الإلكترونى منذ أبريل عام ٢٠٢٢
٦- مشروع ميكنة إجراءات العمل الضريبية الرئيسية الذي تم إطلاقه في ديسمبر ٢٠٢٠
٧- مشروع مراقبة تحصيل الضريبة من خلال الإيصالات الإلكترونية.
٨- مشروع ميكنة وتطوير دورة العمل بلجان الطعن الضريبي والذي يستهدف سرعة البت في ملفات الطعون الضريبية.

تحديات تطبيق الممارسات المالية الرقمية فى المصالح الحكومية(**chatteriee,etal,2021**):

(١) البيان المالى لمشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٢/٢٠٢٣،وزارة الماليه.

التحدى الأول: حواجز الإتصال الداخليه بالمؤسسات : تعد حواجز الإتصال الداخلية والإنفراد فى إتخاذ القرارات أولويه قصوى ومصدر قلق دائم بهذه المؤسسات نظرا لتأثيرها على عملية الممارسات المالية الرقمية بدءا من مرحلة التخطيط ومرورا بالتمويل والتنفيذ.

الأمر الذى يتطلب معالجة خاصة لفتح قنوات إتصال بين كافة قطاعات وإدارات المؤسسة (المصلحة) والتأكد من وجود تغذية عكسية للمعلومات بين كافة الإدارات بالمصلحة.

التحدى الثانى: إنتشار ثقافة تجنب المخاطره : تنتشر ثقافة مقاومة التغيير بين العاملين حيث يميل العاملين إلى أنه لافائدة من إجراء أى تغييرات على نظام العمل وإجراءاته التى يعتبرونها صحيحة وثابتة على شكلها الحالى.

فيواجه المدراء المشرفين على تنفيذ الممارسات المالية الرقمية المدعومة بالتكنولوجيا الحديثة تحديات كبيره لذلك فإنه من المفيد ربط نتائج الممارسات المالية الرقمية بمخرجات الأعمال وجعلها بمثابة الدافع الأساسى لإحداث التغيير.

التحدى الثالث: نقص الموارد الماليه: فى الغالب يكون ضعف التمويل اللازم لتنفيذ الممارسات المالية الرقمية أحد العقبات الأساسية حيث أن إستخدام برامج وتطبيقات تكنولوجية حديثة يتطلب ضخ أموال كافية للحصول على تراخيص لهذه البرامج وإستحداث وظائف تتماشى مع طبيعة هذه البرامج وتدريب العاملين على هذه البرامج.

ولتجاوز هذا التحدى يجب أن يتم تسليط الضوء على الإرتباط الوثيق بين الإستثمار فى التقنيات الرقمية ونتائج تلك الأعمال التى يمكن تحقيقها.

التحدى الرابع: نقص الكفاءات الرقميه : يعد عدم توافر الكفاءات والتخصصات اللازمة للقيام بتنفيذ الممارسات المالية الرقمية من أصعب التحديات التى تواجه القطاع الحكومى وذلك نظرا لعدم وجود تعينات حديثة ملمة بالتغييرات الدائمة فى أنظمة تحليل البيانات وتصميم المشاريع الرقميه والأمن السيبرانى حيث غالبا ماتستعين الجهات الحكومة بالشركات المتخصصة فى هذه المجالات كما حدث فى تجربة مصلحة الضرائب المصريه وذلك عندما إستعانت بشركة إستعانت

بشركة **E- Finance** عند تطبيق منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية فى عام ٢٠١٩، لذلك فإنه يجب الإهتمام بالنواحى التدريبية وتنمية مهارات وقدرات العاملين بهذه القطاعات.

التحدى الخامس: الإفتقار لموارد الأعمال الرقميه : فى الوقت الذى يعتبر فيه تدريب الموظفين القائمين على إستخدام الخدمات الرقميه والتقنيات الحديثة أمرا مفيدا فإن هذه المهمة تتطلب أكثر من ذلك بكثير عندما يتعلق الأمر بتجهيزهم لبيانات عمل رقمية أكثر تعقيدا.

كما أن التركيز على تطوير مهارات الفرق التقنية وسد الفجوات التدريبية الرقميه يمكن أن تؤثر إيجابيا على توفير هذه الكفاءات وعلى الرغم من أن الإستثمارات الرقميه بدأت تتزايد فى مرحلة مابعد جائحة كورونا إلا أن مدراء تقنيات المعلومات بحاجة إلى مزيد من تضافر الجهود للتأكد من توافر الموارد اللازمة بصورة كافية لتنفيذ عملية التحول الرقمى.

جهود الدولة ممثلة فى وزارة المالية فى دعم الممارسات المالية الرقمية لمنظومة الضرائب المصرية :

بدأت وزارة المالية في عام ٢٠١٨ تنفيذ المشروع القومي لتحديث وميكنة المنظومة الضريبية، بإعادة هندسة الإجراءات الضريبية وتوحيدها وتبسيطها، وميكنتها، ثم توفير الغطاء التشريعي بصدور قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، جنبًا إلى جنب مع تهيئة البنية التحتية التكنولوجية، وتأهيل الكوادر البشرية، وتحديث الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب ففي أغسطس ٢٠١٨ تم الإنتهاء بالتعاون مع شركة «إرنست.آند. يونج»، أحد أهم بيوت الخبرة العالمية، من إنشاء الإجراءات الضريبية الموحدة بتكنولوجيا **«SAP»** العالمية، على ضوء أحدث المعايير والممارسات الدولية المعتمدة من صندوق النقد الدولي، التي تُعزز مسيرة الممارسات المالية الرقمية في المنظومة الضريبية المصرية.

وفي نوفمبر ٢٠١٩، تم التعاون مع شركتي **IBM»** و **«SAP** الرائدتين عالميًا بمجال التكنولوجيا، فى ميكنة منظومة الإجراءات الضريبية الموحدة، على نحو

يخلق منصة إلكترونية شاملة ومتكاملة، تسهم فى خلق بيئة عمل ذكية، للإدارة الضريبية، لتعزيز الحوكمة، والتيسير على المجتمع الضريبي.

وفي يناير ٢٠٢١ تم إطلاق مجموعة جديده من الوظائف الأولى لمشروع ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية بمراكز كبار ومتوسطي الممولين وكبار المهن الحرة، التي تشمل وظائف التسجيل، وتقديم الإقرارات والمدفوعات وإدارة حسابات الممولين.

وفي يناير ٢٠٢٢ تم إطلاق مجموعة الوظائف الضريبية الأولى في منطقة «القاهرة رابع» باعتبارها أول نموذج للمناطق الضريبية المدمجة، التي تتيح لنحو نصف مليون من الممولين أو المكلفين تلقي الخدمات الضريبية إلكترونيًا على مدار اليوم دون الحاجة للتوجه للمأموريات المختصة؛ بما يُوفر الوقت والجهد ويحقق أعلى درجات الدقة ويُسهم كثيرًا في الحد من التدخل البشري وإرساء دعائم العدالة الضريبية.

وتم اعتماد نظام رقم التسجيل الضريبى الموحد لكل ممول أو مكلف يتضمن كل أنواع الضرائب الخاضع لها كل منهم، ومن خلال هذا الرقم وعبر الموقع الإلكترونى يُمكن للممول / المكلف تقديم جميع نماذج الإقرارات الضريبية التى تصل إلى ٤٩ نموذجًا إلكترونيًا، كل وفقًا لنشاطه، سواءً للضريبة على الدخل، أو ضريبة المرتبات ومافى حكمها، أو إقرارات الخصم والتحصيل، أو الضريبة على القيمة المضافة، أو ضريبة الدمغة، والتى على ضوئها تتحدد قيمة الضرائب المستحقة بمختلف أنواعها، ثم يتم سداد المدفوعات إلكترونيًا بإحدى وسائل الدفع غير النقدى(صالح ،٢٠٢١).

وتعد المكاتب الأمامية «**Front offices**» ، أحد ملامح التطوير الشامل بالمأموريات المطورة والمدمجة؛ حيث تُسهم فى التيسير على الممولين، ويمكن من خلالها تلقى كل الخدمات الضريبية فى زيارة واحدة.

كما أن التجربة المصرية فى «الفاتورة الإلكترونية» اعتمدت على التدرج فى التطبيق فقد تم البدء بـ ١٣٤ شركة في أول مرحلة عام ٢٠٢٠، والآن بعد المرحلة الثامنة والأخيره التى انتهت فى ابريل ٢٠٢٣انضمت ٢٩٥ ألف شركة لهذه المنظومة بمتوسط يتجاوز مليون وربع المليون وثيقة يوميًا.

حيث تعد منظومة الفاتورة الإلكترونية أحد أهم الأدوات الضريبية العالمية الأكثر تطورًا فى الحد من القطاع غير الرسمي، من خلال تعظيم جهود حصره ودمج أنشطته ضمن الاقتصاد الرسمي، باعتبارها آلية تكنولوجية فى مسار الممارسات المالية الرقمية للإدارة الضريبية؛ بما يضمن تحصيل مستحقات الخزانة العامة للدولة، وتعزيز مكافحة التهرب الضريبي بمختلف صوره، حيث أصبح وجود منصة رقمية مركزية بمصلحة الضرائب مهمتها تلقى ومراجعة واعتماد ومتابعة فواتير البيع والشراء للتعاملات التجارية بين الشركات وتحديد الحجم الحقيقي لأعمالها، بما فى ذلك التعاملات التجارية مع أي كيانات غير مسجلة ضريبيًا أو لا تُقر بحجم أعمالها الحقيقي؛ فمبيعات أي طرف هى مشتريات الطرف الآخر، على نحو يعني امتلاك القدرة بشكل أكبر على إحكام الرقابة على دائرة النشاط الاقتصادي، والقضاء أيضًا على الشركات الوهمية، من خلال التبادل اللحظي لبيانات الفواتير بصيغة رقمية دون الاعتماد على المعاملات الورقية، ومن ثم تحقيق العدالة الضريبية. (الموقع الرسمى لوزارة المالية المصرية

ب - مفهوم الإقتصاد غير الرسمى :

لقد تعددت التعريفات التى تتناول الإقتصاد غير الرسمى وذلك نظرا لإستخدام المصطلح فى مجالات عديده ونذكر فيما يلى بعض من تلك التعريفات:

- يعرف (المطيري ،٢٠١٤)الإقتصاد غير الرسمى بأنه مجموعة المعاملات والأنشطة غير الظاهرة وغير المحسوبة فى حسابات الإقتصاد القومى سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة.
- كما عرفه صندوق النقد الدولى بأنه الإقتصاد الذى يحمل جميع الأنشطة الإقتصادية التى يجب أن تخضع للضريبة إذا أبلغت بها السلطات الضريبية.
- وتعرفه مفوضية الإتحاد الإفريقى بأنه الإقتصاد الذى يشمل المنشأت التى لا يتم تسجيلها عادة ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردوديه كما أن لها وصولا محددا إلى الأسواق والتسهيلات الإئتمانية والتدريب الرسمى والخدمات العامة ولها مبانى صغيره أو غير ثابته ولا تحظى بالإعتراف والدعم من قبل

السلطات العامة ولا تتقيد باللوائح والالحماية الإجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو شروط السلامة والصحة المهنية.

أسباب نمو الإقتصاد غير الرسمى:

تختلف الأسباب التى تؤدى إلى النمو الإقتصادى من دولة لأخرى وذلك نظرا لإختلاف الأحوال الإقتصادية والإجتماعية على مستوى كل دولة وكذلك لإختلاف التشريعات القانونية من بلد لأخر ويمكن أن تتلخص هذه الأسباب فى التى(حسن ٢٠٢٢،):

١- مستوى دخل الأفراد:

من أهم الأسباب فى زيادة ونمو الإقتصاد غير الرسمى إنخفاض دخل الأفراد فى المجتمع فكلما إنخفض دخل الفرد كلما لجأ للعمل فى الخفاء بعيدا عن النفقات القانونية التى تقوم بإلزامه بها الدولة حتى يستطيع أن يحافظ على مستوى معين للمعيشة.

٢- معدلات الضرائب:

حيث تمثل الضريبة المفروضة زيادة فى تكلفة الخدمات وبالتالى تؤثر على تسويق المنتجات مما يؤدى بالتجار إلى اللجوء للحيل والثغرات للتهرب من الضريبة كليا أو جزئيا كما أنه بجانب إرتفاع أسعار الضريبة فإن كثرة وتعدد الضرائب المفروضة وتعدد العقوبات المقررة فى القوانين الضريبية وضعف الإدارة الضريبية إضافة إلى ذلك شعور المواطن البسيط خاصة فى الدول النامية بعدم وجود مردود أو منفعة عامة من وراء الضريبة لاسيما مع إنخفاض مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها مما يشعره بعدم تحقيق العدالة الإجتماعية من وراء فرض الضريبة الأمر الذى يحذوا به نحو الإتجاه لأنشطة الإقتصاد غير الرسمى.

٣- سيطرة الدولة على الأنشطة الإقتصادية وفرض قيود عليها:

وذلك عن طريق هيمنة الدولة على النشاط الإقتصادى وتعقيد الإجراءات الإدارية وزيادة القيود الحكومية المفروضة على تأسيس هذه الأنشطة ومن هذه القيود مايلى:

- القيود القانونية على منح تراخيص مزاولة النشاط.
- القيود على إستيراد المواد الخام وعلى تصدير المنتجات والتحكم فى أسعار البيع.

- القوانين المنظمة للعمل وترك الخدمة وتحديد الحد الأدنى والأعلى للأجور.
- قوانين الإستثمار وأسواق المال والنقد الأجنبى.

كل هذه القيود توجه سلوك الأفراد لممارسة الأنشطة الإقتصادية الغير رسمية.

٤- عدم كفاءة الأجهزة الرقابية على الجهاز الإدارى للدولة :

مما يسمح بوجود فساد إدارى وعدم قدرة السلطة التنفيذية على تطبيق القوانين بشكل حازم وصارم مما يسمح بوجود أنشطة الإقتصاد غير الرسمى.

٥- الإستيعاب المحدود للعمالة:

فنجد أن الزيادة فى العمالة التى لا يتحملها الإقتصاد الرسمى تتجه تلقائيا للعمل بأنشطة الإقتصاد الغير رسمى لاسيما بعد دخول أعداد متزايدة من النساء إلى سوق العمل والتى تتجه فى معظم الأحيان إلى أنشطة الإقتصاد غير الرسمى لصغر حجم المشروعات ولتقليل التكلفة حيث يكون معظم هؤلاء النساء هم العائل للأسرة خاصة **فى الدول النامية والفقيرة.**

الأثار الإيجابية والسلبيه للإقتصاد غير الرسمى :

عند النظر ودراسة وتقييم ظاهرة الإقتصاد غير الرسمى على مستوى بلدان العالم نجد أنه فى المجمل على الرغم وإن كان البعض يرى أن له أثار سلبية إلا أنه أيضا يوجد له أثار إيجابية فى بعض الأحوال يمكن إيضاحها على النحو الأتى(محمد ،٢٠١٩):

أولاً: الأثار الإيجابية للإقتصاد غير الرسمى

١- يساعد فى حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للشباب.
٢- يساهم فى تأمين الإكتفاء الذاتى وسد العجز فى بعض الموارد والإحتياجات.
٣- يؤدى إلى زيادة دخل الأفراد خاصة فى ظل إنخفاض مستويات الدخل الحقيقية.
٤- إنخفاض تكلفة فرصة العمل داخل قطاع الإقتصاد غير الرسمى تؤدى إلى خلق فرص عمل كثيرة بنفس القطاع ومن ثم زيادة فى مستوى دخول الأفراد.

ثانيا:الأثار السلبية للإقتصاد غير الرسمى

١- تظهر الأثار السلبية للإقتصاد غير الرسمى فى حالات التهرب الضريبى حيث يعاد توزيع الدخل بطريقة غير عادلة فيكون صاحب النشاط غير الرسمى أعلى دخلا من صاحب النشاط الرسمى نظرا لإرتفاع تكلفة السلعة أو الخدمة المحملة بقيمة الضريبة

٢- إنخفاض مستوى كفاءة الإقتصاد حيث تذهب الموارد إلى أنشطة الإقتصاد غير الرسمى الأقل فى الكفاءة للتهرب من قيمة الضرائب وتذهب الموارد الأخرى لأنشطة الإقتصاد الرسمى الأكثر كفاءة مما يؤدى إلى لخفض مستوى كفاءة الإقتصاد.

٣- الإيرادات الناتجة عن حالات التهرب الضريبى مما يزيد من عجز الموازنة العامة للدولة.

٤- إنخفاض معدلات نمو الدخل القومى.

٥- الحوادث والأثار الصحية والبيئية والضغط السكانى والعشوائيات الناتجة عن الإقتصاد الغير رسمى نظرا لعدم وجود وقوانين تلزم أصحاب هذه الأنشطة بشروط الصحة والسلامة المهنية.

ثامنا ـ منهجية الدراسة :

نعرض منهجية الدراسة التى تم الإعتماد عليها وذلك من خلال إستعراض كل من متغيرات ونموذج الدراسة ، وكذلك تحديد مجتمع الدراسة والعينة ووحدة المعاينة، ثم نوضح طريقة جمع البيانات التى تم الإعتماد عليها فى الدراسة والطرق الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات.

- **متغيرات ونموذج الدراسة: يمكن توضيح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي**

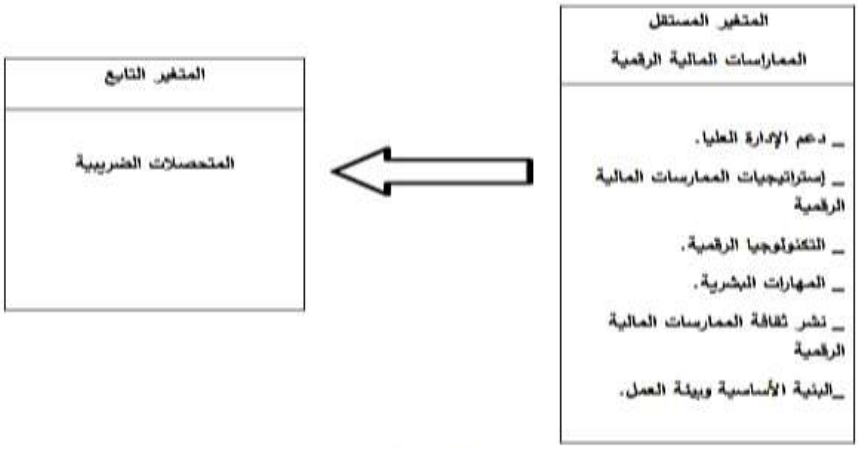

شكل(١) نموذج الدراسة

المصدر :من إعداد الباحثين

- متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في المتغيرات التالية:

المتغير المستقل : الممارسات المالية الرقمية :

حيث عرفه (Lanzolla, et.al.2020) بأنه ظاهرة ناتجة عن مجموعة من التقنيات الرقمية الحديثة التى تعمل بشكل متزامن ومن بين هذه التقنيات الحاسب الألى والذكاء الإصطناعى والحوسبة السحابية والتى ترسم صورة ذهنية عن الشكل الذى ستكون عليه الخدمات المالية الرقمية فى المستقبل.

وسوف يتم الإعتماد على المنهج الوصفى التحليلى لمناسبته لقياس المتغير المستقل وذلك من خلال أسئلة قائمة الإستقصاء حيث يختص كل متغير من المتغيرات بمجموعة من الفقرات سوف نوضحها من خلال الجدول التالى.

جدول (١) المتغير المستقل وابعاده

المتغير	المتغيرات الفرعية	الفقرات
الممارسات المالية الرقمية	دعم الإدارة العليا	١-٧
	إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية	٨-١٤
	التكنولوجيا الرقمية	١٥-٢١
	المهارات البشرية	٢٢-٢٩
	نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية	٣٠-٣٥
	البنية الأساسية وبيئة العمل	٣٦-٤١

١- دعم الإدارة العليا:

حيث أن أى قرار يبدأ من الإدارة العليا فهى صاحبة الشأن فى إتخاذ القرارات الهامة بأى منظمة فمنها تكون إشارة البدأ فى الإتجاه نحو رقمنة المنظمة وعليه فإنه يجب أن يحظى هذا القرار بدعم من الكوادر القيادية ذات الخبرة والمهارة فى مجال الممارسات المالية الرقمية حتى يتم تذليل الصعوبات التى تقف أمام الإدارات الأقل فى المستوى الإدارى خلال تطبيق عملية الممارسات المالية الرقمية كما أنه لابد أن تتميز هذه القيادات بالقدرة على التواصل والتأثير الإيجابى فى كل من هو مشارك فى تنفيذ الممارسات المالية الرقمية.

فمن المهم أن يلقى العاملين الدعم من الإدارة العليا سواء كان هذا الدعم فى صورة مادية بتوفير الأموال لجلب التكنولوجيا المستخدمة فى الممارسات المالية الرقمية أو دعم معنوى لحل المشكلات ومواجهة التحديات المصاحبة لعملية التغيير لا سيما فى الهيئات والمصالح الحكومية التى ينظم العمل فيها العديد من القوانين والتعليمات الأمر قد يصاحبه مشاكل الروتين الوظيفى.

٢- إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية:

مع التأكيد على ماسبق من دعم الإدارة العليا لعملية الممارسات المالية الرقمية فإن الأمر يتطلب من هذه الإدارة وضع الإستراتيجيات اللازمة للتطبيق بنوعية مختلفة

من التخطيط تذوب فيها تلك الحواجز بين الإدارة العليا والوسطى لتمكن المنظمة من الوصول إلى أهدافها المرجوة من الممارسات المالية الرقمية.

حيث تنطوى هذه الاستراتيجيات على وضع رؤية ورسالة واضحة ودراسة كل من البيئة الخارجية والداخلية وتحديد كل من الأهداف قصيرة ومتوسطة الأجل ومراقبة سير العمل لاكتشاف الأخطاء ومعرفة سبب حدوثها ومحاولة منع حدوثها مستقبلا ووضع الحلول المناسبة لها وذلك من خلال وضع نظم وسياسات عمل قابلة للتعديل والتطوير لمواكبة التسارع الذى يتسم به مجال العمل الرقمى وصولا إلى الإستراتيجية المناسبة لكل مرحلة من مراحل التطبيق.

٣- التكنولوجيا الرقمية:

تعتمد الرقمنة فى الأساس على إستخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة والبرمجيات والتطبيقات الخاصة الجاهزة لأداء العمليات والإجراءات بأى منظمة وبطبيعة الحال لا تخلو أى منظمة سواء خاصة أو حكومية من مظاهر الممارسات المالية الرقمية والتى قد تكون تم إستخدام بعضها فى وقت سابق بالمنظمة، إذا فلابد من التحديد على وجه الدقة للوسائل التكنولوجية التى تساعد المنظمة فى تحقيق إستراتيجيتها نحو التحول الرقمي للخدمات المالية .

٤- المهارات البشرية:

من المعروف أن توفير الإمكانات المادية والتكنولوجيا الحديثة فقط ليس هو الأساس لنجاح عملية الممارسات المالية الرقمية بل يحتاج الأمر إلى قوى بشرية ذات مهارات قادرة على مواكبة التغيير وإستخدام تلك التكنولوجيا الحديثة ومواكبة كل ماهو جديد فى بيئة العمل حيث تعد هذه القوى البشرية بمكانة لاتقل أهمية عن رؤوس الأموال المادية، كما أن رؤوس المال البشرية لابد لها من التدريب اللازم وتمكينهم من الأدوات الضرورية المستخدمة فى الممارسات المالية الرقمية والتى تنتقل بهم إلى مستقبل الأعمال وتضفى المزيد من السهولة والوصول إلى المهام التقليدية وتخطيها لتفتح أمام أعينهم أفاقا واسعة للتطور غير المحدود فى مجالات عملهم.

٥- نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية:

الثقافة الرقمية أو النضج الرقمى أمر يتطلب العمل لتحقيقه داخل أى مؤسسة خاصة عندما تكون هذه المؤسسة حكومية وأقل تقدما فى سلم الممارسات المالية الرقمية لذلك فإن زيادة مستوى الثقافة الرقمية بين العاملين فى المؤسسات الراغبة فى الإنتقال إلى الممارسات المالية الرقمية أمر لا بد منه فعلى سبيل المثال: حملات التوعية والتثقيف الرقمى وإنتاج المحتوى التثقيفى الذى يشمل العاملين والجمهور معا بات من العناصر الضرورية لنجاح عملية التحول الرقمى للخدمات المالية .

٦- البنية الأساسية وبيئة العمل:

تعتبر البنية الأساسية الرقمية حجر الأساس لبناء العديد من الأنشطة وتأدية الخدمات وتحسين تنافسية الإقتصاد الوطنى ككل لذلك فإن الرؤية الصحيحة لأى منظمة تقوم على تطوير البنية الأساسية للإتصالات وتقنية المعلومات وتحسين وتهيئة بيئة عمل مناسبة لتطبيق الممارسات المالية الرقمية على أرض الواقع.

وفى هذا السبيل فقد تسلك المؤسسات أسلوب الشراكة مع منظمات القطاع الخاص للإستفادة من خبرتها فى هذا المجال والتى تتطلب التمكين لثقافة الإبداع فى بيئة العمل والذى قد يشمل المكونات الأساسية للعمل بدءا من البنية الأساسية ونماذج التشغيل وإنتهاء بتقديم منتج أو تأدية خدمة تنال رضى الجمهور، ويعد توفير بيئة عمل مناسبة هو البوتقة الخارجية لتنفيذ عملية الممارسات المالية الرقمية فبدون توفير البيئة المناسبة ودراسة نقاط القوة فيها وتنميتها وكذلك دراسة نقاط الضعف والعمل على تقويتها وتحويلها إلى نقاط قوة لا يمكن تحقيق إستراتيجية الممارسات المالية الرقميةالمرجوه.

ثانيا: قياس المتغير التابع (المتحصلات الضريبية):

والتى يمكن تعريفها بأنها جميع المبالغ التى تحصلها الدولة والمرتبطة بالأنشطة الإقتصادية المتنوعة الممارسة والتى تساهم فى تمويل الإنفاق العام لتحقيق العدالة الإقتصادية والإجتماعية بين الشرائح الإجتماعية.

ويتم الإعتماد على المنهج الكمى فى قياس المتغير التابع لمناسبته لقياس تطور حجم المتحصلات الضريبية قبل وبعد تطبيق منظومة الممارسات المالية الرقمية

رسميا بمصلحة الضرائب المصرية فى عام ٢٠١٨ والتى بدأت بصدور عدة قرارات وزارية من وزير المالية ومنها القرار رقم ٧٢٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن التعامل برقم التسجيل الضريبى لكل ممول على مستوى المصلحة سواء بالدخل أو القيمة المضافة وذلك اعتبارا من أول يونيو ٢٠١٩ ثم القرار رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١٨ بتقديم إقرارات القيمة المضافة إلكترونيا بدلا من الاقرار الورقى اعتبارا من أول يناير ٢٠١٩ ثم القرار رقم ٢٢١ لسنة٢٠١٨بشأن تقديم إقرار عام ٢٠١٩ لشركات الأموال والذى يتم تقديمه بدأ من ١يناير ٢٠١٩ وحتى نهاية أبريل ٢٠١٩ بضريبة الدخل ثم القرر رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠١٩ تقديم إقرار عام ٢٠١٩ بالنسبة لشركات الأشخاص بضريبة الدخل والذى يتم تقديمه بدأ من ١يناير ٢٠٢٠و حتى نهاية ابريل ٢٠٢٠ ثم القرار رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تقديم اقرارات الممولين الفردية الكترونيا عن سنة ٢٠٢٠ والذى يتم تقديمه بدأمن ١يناير٢٠٢١ وحتى نهاية مارس ٢٠٢١، ومرورا بالسداد والتحصيل الإلكترونى للمستحقات الحكومية والضريبية اعتبارا من أول يناير ٢٠١٩والصادر بهما القراران رقم ٢٦٩، ٧٦٠ لسنة ٢٠١٨ وتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكترونى والتى راعت فيها الدولة إصدار التشريعات القانونية المناسبة لإتمام عملية الممارسات المالية الرقميةوذلك بصدور قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

لذلك فسوف نعرض إيرادات الدولة من الضرائب خلال سنوات (٢٠١٣/٢٠٢٣) من واقع الموازنات العامة للدولة (الأرقام بالمليار جنيه المصرى)و الصادرة عن وزارة المالية مع ملاحظة أن العام المالى يبدأ فى ٧/١ وينتهى فى ٦/٣٠ من العام التالى مع بيان نسبة التغير فى الحصيلة الضريبية خلال تلك السنوات وتحسب نسبة التغير كما يلى:

نسبة التغير = حصيلةالسنة الحالية – حصيلة السنة السابقة / حصيلة السنة السابقة * ١٠٠

علما بأن قيمة الحصيلة الضريبية عن سنة ٢٠١٣/٢٠١٢ = ٢٥١.١١ مليار جنيه

ويتضح ذلك من خلال الجدول الأتى:

جدول رقم(٢)

قيمة المتحصلات الضريبية ونسبة التغير فيها خلال سنوات ٢٠١٣/٢٠٢٣

السنة	الحصيلة الضريبية	نسبة التغير فى الحصيلة
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٦٠.٢٨	%٣.٧
٢٠١٥/٢٠١٤	٣٠٥.٩٥	%١٧.٥
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٥٢.٣١٥	%١٥
٢٠١٧/ ٢٠١٦	٤٦٢.٠٠٧	%٣١
٢٠١٨/٢٠١٧	٦٢٩.٣٠٢	%٣٦
٢٠١٩/٢٠١٨	٧٣٦.١٢١	%١٧
٢٠٢٠/٢٠١٩	٧٣٩.٦٣٢	%.٥
٢٠٢١/٢٠٢٠	٨٣٣.٩٩٢	%١٢.٨
٢٠٢٢/٢٠٢١	٩٩١.٤٠٢	%١٨.٩
٢٠٢٣/٢٠٢٢	١١٦٨	%١٧.٨

المصدر: من الباحثين بالاعتمادعلي الموقع الرسمى لوزارة المالية.

ونحن إذ نعرض فيما يلى بشئ من الإيجاز تطور الحصيلة الضريبية خلال العشر سنوات من عام ٢٠١٣ الى عام ٢٠٢٣ والتى ارتفعت فيها الحصيلة من ٢٦٠مليار جنيه إلى تريليون ومائة ثمانية وستون مليار جنيه الأمر الذى يشير إلى إتجاه الدولة نحو توسيع قاعدة المجتمع الضريبى سواء بفرض ضريبة القيمة المضافة فى عام ٢٠١٦ وخضوع التصرفات العقارية للضريبة بالضوابط المحددة بالقانون وكذلك خضوع أنشطة التجارة الإلكترونية والبيع والشراء الأونلاين وصناعة المحتوى وغيرها من الأنشطة وإنشاء وحدات متخصصة بالمصلحة لمحاسبة هذه الأنشطة ووحدات لمكافحة التهرب من هذه الأنشطة أيضا مثل وحدة التصرفات العقارية ووحدة التجارة الإلكترونية ووحدة السندات.....وغيرها ونعرض تلك الفتره من خلال مرحلتين.

أولا: المرحلة الأولى قبل تطبيق الممارسات المالية الرقمية(من ٢٠١٣/٢٠١٨)

حيث يوضح الجدول الأتى قيمة المتحصلات الضريبية خلال الخمس سنوات السابقة على بدء تنفيذ المصلحة لأولى خطوات الممارسات المالية الرقميةخلال من سنة ٢٠١٣/٢٠١٤ وحتى العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨

جدول رقم (٣)

قيمة المتحصلات الضريبية ونسبة التغير فيها خلال سنوات ٢٠١٣/٢٠١٨

السنة	الحصيلة الضريبية	نسبة التغير فى الحصيلة
٢٠١٣/٢٠١٤	٢٦٠.٢٨	%٣.٧
٢٠١٤/٢٠١٥	٣٠٥.٩٥	%١٧.٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٣٥٢.٣١٥	%١٥
٢٠١٦/ ٢٠١٧	٤٦٢.٠٠٧	%٣١
٢٠١٧/٢٠١٨	٦٢٩.٣٠٢	%٣٦

المصدر: من الباحثين بالاعتمادعلي الموقع الرسمى لوزارة المالية.

ويتضح من الجدول رقم (٣) اجمالى المتحصلات الضريبية خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ (٢٦٠ مليار جنيه) أخذة فى الارتفاع المطرد وصولا إلى (٦٢٩مليار جنيه) خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسب تغير بدأت ب ٣.٧% خلال سنة ٢٠١٣/٢٠١٤ وصولا الى ٣٦% خلال سنة٢٠١٧/٢٠١٨ الأمر الذى قد يرجع أحد أسبابه الى صدور بعض التشريعات الضريبية خلال تلك السنوات والتى نذكر منها القانون **96** لسنة ٢٠١٥ والذى تم من خلاله زيادة مبلغ الشريحة المعفاه للأشخاص الطبيعيين من ٥٠٠٠ج الى ٦٥٠٠ج وتخفيض نسبة الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتباريه من ٢٥% إلى ٢٢.٥% وكذلك صدور قانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذى تم من خلاله خضوع العديد من الأنشطة والخدمات للتسجيل بضريبة القيمة المضافة وكذلك صدور قانون التجاوز عن غرامات التأخير والضريبة الاضافية رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ كل هذه التعديلات تعد بمثابة محفزات ضريبية ساعدت الدولة على زيادة متحصلاتها الضريبية من الممولين

الحاليين وكذلك تشجيع الفئات الصغيرة والمتناهية الصغر من الفئات الغير مسجلة فى الإنضمام إلى المنظومة الضريبية.

ثانيا: المرحلة الثانية: بعد تطبيق الممارسات المالية الرقمية(من ٢٠١٨/٢٠٢٣): ويمكن توضيح قيمة المتحصلات الضريبية من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٤)

قيمة المتحصلات الضريبية ونسبة التغير فيها خلال سنوات ٢٠١٩/٢٠٢٣

السنة	الحصيلة الضريبية	نسبة التغير فى الحصيلة
٢٠١٨/٢٠١٩	٧٣٦.١٢١	%١٧
٢٠١٩/٢٠٢٠	٧٣٩.٦٣٢	%.٥
٢٠٢٠/٢٠٢١	٨٣٣.٩٩٢	%١٢.٨
٢٠٢١/٢٠٢٢	٩٩١.٤٠٢	%١٨.٩
٢٠٢٢/٢٠٢٣	١١٦٨	%١٧.٨

المصدر: من الباحثين بالاعتمادعلي الموقع الرسمى لوزارة المالية.

ونستعرض من خلال الجدول السابق رقم (٤) تطور الحصيلة الضريبية خلال الفتره من عام ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٣ وهى الفترة التى شهدت الخطوات الأولى والتدريجية لتطبيق منظومة الممارسات المالية الرقميةداخل مصلحة الضرائب المصرية

ويوضح الجدول السابق إرتفاع الحصيلة الضريبية بعد إتجاه مصلحة الضرائب المصرية إلى تطبيق الممارسات المالية الرقمية وذلك خلال السنوات الخمسة الأولى لبدء التطبيق والتى تعد بمثابة مراحل إنتقالية بدأت أولا تقديم الإقرارات إلكترونيا منذ بداية ٢٠١٩ للقيمة المضافة ثم اقرارات ضريبة الدخل للأشخاص الاعتبارية عن عام ٢٠١٩ ثم اقرارات الأشخاص الطبيعيين عن عام ٢٠٢٠ومن ثم ميكنة معظم الإجراءات بالمصلحة وأخيرا العمل بنظام الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكترونى على مراحل تدريجية كما أشرنا سابقا، مع الأخذ فى الاعتبار أزمة كورونا فنجد أن الحصيلة خلال عام ٢٠٢٠ لم تتغير عن العام السابق ٢٠١٩ سوى بنسبة.5 % فقد بلغت خلال سنة ٢٠١٩ (٧٣٦ مليار جنيه) بينما

بلغت (٧٣٩ مليار جنيه) خلال عام٢٠٢٠ كما يلاحظ أنه وإن كانت الحصيلة فى زيادة مضطرده كل عام إلا أنه خلال السنوات من٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠ كانت الزيادة بنسة أقل حيث أنها تعتبر نسبة أقل من السنوات السابقة لتطبيق الممارسات المالية الرقمية ويفسر ذلك بوجود رد فعل مضاد ومقاومة للتغيير ضد أى نظام جديد يطبق كذلك يرجع إلى تفاقم أزمة كورونا وتوقف حركة التجارة خلال سنة ٢٠٢٠ ثم عاودت الحصيلة فى الإرتفاع بدأ من عام ٢٠٢١ حتى اصبحت الحصيلة ٩٩١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ثم واصلت الزياده لتصبح تريليون ومائة ثمانية وستون مليار جنيه خلال سنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنسبة زياده ١٧.٨% خلال عام ٢٠٢٣عن العام السابق الأمر الذى يمكن تفسيره بدخول فئات جديده وانضمامها إلى الاقتصاد الرسمى والمنظومة الضريبية والناتج عن سن عدة تشريعات ضريبية منها قانون الاجراءات الضريبية الموحد رقم٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ والمعدل بالقانون رقم ٢١١ لسنة ٢٠٢٠ وكذلك صدور قانون المشروعات الصغيره رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وغيرها من التشريعات التى ساعدت على دخول فئات جديدة إلى المجتمع الضريبى وإنشاء عدة مراكز ضريبية لكبار ومتوسطى الممولين وكذلك لكبار ممولى المهن الحره خلال سنوات ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٢ لتغطى كافة أنحاء الجمهورية وتقدم خدماتها الضريبية بسهولة ويسر للمتعاملين معها.

- **مجتمع الدراسة والعينة ووحدة المعاينة :**

مجتمع الدراسة :

ويقصد به المجموع الكلى من العناصر التى يسعى الباحثين إلى تعميم النتائج عليها والمتعلقة بمشكلة الدراسة والذى يتمثل فى هذه الدراسة فى جميع العاملين بمصلحة الضرائب المصرية وعددهم ٤٠٠٠٠ موظف / موظفة، بكافة درجاتهم الوظيفية بالمصلحة سواء الفنية أو الإدارية.

أسلوب الدراسة :

نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة، وتعذر حصر عدد مفرداته وكذلك نظرا للوقت والجهد والتكلفة فسوف يتم الاعتماد في الدراسة علي أسلوب العينة العشوائية وذلك من أجل تطبيق الدراسة الميدانية.

نوع وحجم عينة الدراسة :

تم إختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية وتمثلت عينة الدراسة فى عدد(٣٨١)مفردة من العاملين بالمصلحة.

ولتحديد حجم عينة الدراسة تم اختيار عينة عشوائية من العاملين بالمصلحة وكذلك فقد اعتمد الباحثين على جدول كريجسي ومورجان **Krejcie & Morgan** لتحديد حجم العينة

$$n = \frac{\chi^2 Np(1-p)}{e^2(N-1)+\chi^2 p(1-p)}$$

- n = sample size
- N = population size
- e = acceptable sampling error
- χ^2 = chi-square of degree of freedom 1 and confidence 95% = 3.841
- p = proportion of population (if unknown, 0.5)

وبالتعويض في المعادلة السابقة بالقيم المحددة، وإجمالي المجتمع يتحدد لنا حجم العينة كما يلي

$$n = \frac{3 ،\ 841*40000 ،\ 5(1-.5)}{3+0.0025*(40000-1) ،\ 841X ،\ 5(1-.5)} = 381$$

مما سبق يتضح أن حجم عينة الدراسة (٣٨١) مفرده وذلك باستخدام المعادلة السابقة.

وحدة المعاينة:

وهى تمثل المفردة المرغوب جمع البيانات أو المعلومات الإحصائية عنها، ويمثلها فى هذه الدراسة أى موظف أو موظفة من أفراد العينة التى تم إختيارها من بين العاملين بمصلحة الضرائب المصرية.

- **طريقة جمع البيانات (أداة الدراسة ومصادر جمع البيانات) :**

إعتمد الباحثين فى جمع البيانات على مصدرين من مصادر جمع البيانات وهما:

أولا: المصادر الثانوية:

حيث إطلع الباحثين على أدبيات البحث العلمى من خلال الدراسات السابقة وكذلك الإطلاع على المراجع والكتب العربية والأجنبية والتقارير والمقالات والدوريات العلمية والأبحاث وكذلك القوانين الضريبية المتعلقة بالدراسة والكتب الدورية الصادرة عن مصلحة الضرائب المصرية وبيانات الموازنة العامة للدولة الصادرة عن وزارة المالية المصريه وذلك فيما يتعلق بكل متغير من متغيرات الدراسة، ولكون المتغير المستقل (الممارسات المالية الرقمية) ذو طبيعة خاصة مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات التى تتسم بالتطور السريع والمتلاحق لا سيما من يوم لأخر بل من ساعة لأخرى وعليه فقد تم الإستعانة ببعض المواقع الإلكترونية ذات الطبيعة المرتبطة بالممارسات المالية الرقمية وكان الهدف من اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة هو التعرف علي أخر المستجدات التي طرأت في موضوع الدراسة الحالية.

ثانيا: البيانات الأولية :

وإعتمد فيها الباحثين على تصميم قائمة استقصاء موجهة للعاملين بمصلحة الضرائب المصرية والتى تم إعدادها من قبل الباحثين لإختبار فروض الدراسة وتحقيق أهداف الدراسة وإتبع فى إعدادها الأتى:

- الرجوع إلى أدبيات البحث العلمى السابقة التى تناولت موضوع الدراسة والإطلاع على ماكتب فيها عن الممارسات المالية الرقمية والمتحصلات الضريبية كلاً على حدة، أو معاً بأبعاد مختلفة لحد ما، ومعالجتها من زوايا مختلفة.

أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها من أفراد عينة الدراسة، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (**SPSS**). حيث تم ما يلي:

- تم حساب المتوسط الحسابي تم حساب معاملات الارتباط لقياس صدق فقرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لأداة الدراسة.
- كما تم استخدام معامل (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات فقرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لأداة الدراسة.
- تم حساب التكرارات، والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة، حيث تعتبر النسبة المئوية أكثر تعبيراً عن البيانات الأولية.
- تم حساب المتوسط الحسابي، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة، وترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي، وللتعرف أيضاً على المحاور التي حظيت بأقوى الإجابات.
- تم حساب الانحراف المعياري لمعرفة مدى تقارب أو تباعد إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.
- الموزون (المرجح) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل متوسط من متوسطات إجابات أفراد العينة على مستوى فقرات كل بعد من أبعاد متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.
- تم حساب تأثير الممارسات المالية الرقمية على زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة من خلال اختبار كروسكال والاس ومربع كاي.

قياس صلاحية أداة جمع البيانات:

تعتبر أداة جمع البيانات (الاستقصاء) ضرورية لأي دراسة، ولكي تؤدي هذه الأداة الغرض منها فإنها تحتاج إلى عاملين أساسيين لابد من توافرهما وهما (الصدق والثبات)، وكلاهما يكتسب أهمية خاصة في البحوث الإنسانية، لأن القياس في هذه المجالات قياس غير مباشر، لذا يجب ّ التأكد من أن ما تقيسه أدوات البحث يمكن الوثوق فيه، والاعتماد عليه.

ولذلك يجب التأكد أولاً من أن هذه الأداة صالحة للقياس، وشاملة لغرض جمع البيانات المطلوبة، وثانياً التأكد من صلاحيتها لقياس ما عدت بغرض قياسه بحيث يمكن الاعتماد على النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال جمع تلك البيانات، وهذا يتضمن صدق، وثبات فقرات الاستقصاء.

١) قياس صدق الاستقصاء :

ويقصد بصدق الأداة: أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، أي يقيس الظاهرة ذاتها التي وضع من أجل قياسها، ولا يقيس غيرها، أو يقيس ظاهرة أو سمة أخرى معها.

ويعني صدق الاستقصاء التأكد من أنها تقيس ما أُعدت لقياسه، كما يقصد به شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها، ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد قام الباحثين بالتأكد من صدق أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول(٥) معاملات الارتباط بين فقرات أبعاد الدراسة

م	متغيرات الدراسة	العنوان	عدد الفقرات	قيمة الإرتباط	مستوى المعنوية
أ-	المتغير المستقل	الممارسات المالية الرقمية	41	.646**	0.01
١	البعد الأول	دعم الإدارة العليا	7	.587**	0.01
٢	البعد الثاني	إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية	7	.757**	0.01
٣	البعد الثالث	التكنولوجيا الرقمية	7	.518**	0.01
٤	البعد الرابع	المهارات البشرية	8	.546**	0.01
٥	البعد الخامس	نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية	6	.501**	0.01
٦	البعد السادس	البنية الأساسية وبيئة العمل	6	.388**	0.01

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات برنامج SPSS 26 .

يتضح من الجدول رقم (٥) أن معاملات الارتباط بين فقرات أبعاد المتغير المستقل(الممارسات المالية الرقمية)، والمعدل الكلى لفقرات هذا المتغير دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١)، حيث أن جميع فقرات الاستقصاء الخاصة بهذا المتغير، قد جاءت مرتبطة بأبعادها بدرجة ارتباط موجبة وقوية، وذات دلالة إحصائية تتراوح بين (**388.) و (**757.) بشكل عام، مما يشير إلى أن الاستقصاء صادقة لما وضعت لقياسه.

٢) قياس ثبات فقرات الاستقصاء:

وهذا يشير إلى قدرة أداة الدراسة على قياس ما صممت لقياسه في فترات زمنية متفاوتة، وتم تقدير ثبات الاستقصاء على أفراد العينة، وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

جدول (٦) معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

م	محاور وأبعاد الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
أ-	المتغير المستقل (الممارسات المالية الرقمية).	41	0.804
1	دعم الإدارة العليا	7	0.766
2	إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية	7	0.870
3	التكنولوجيا الرقمية	7	0.720
4	المهارات البشرية	8	0.739
٥	نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية	6	0.708
٦	البنية الأساسية وبيئة العمل	6	0.623

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات برنامج **SPSS 26** .

ويتضح من الجدول(٦) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (معامل الثبات لأبعاد المتغير المستقل (الممارسات المالية الرقمية) هي(**٠.804**) وأن جميع قيم معامل الثبات على مستوى المتغيرات والأبعاد والفقرات، وكذا على المستوى الكلي موجبة ومرتفعة،، وتحديداً قيمة معامل الثبات الكلي على مستوى الأداة ككل قوية، وهذا يدل على أن الاستقصاء تتمتع بدرجة عالية من الثبات، تطمئن الباحثين إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

- **عرض وتحليل نتائج الدراسة :**

أ.الاحصاءات الوصفية للمتغير المستقل (الممارسات المالية الرقمية):

سنقوم هنا بعرض وتحليل، ومناقشة استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة الرئيسة، وهذه المتغيرات هي على النحو التالي:

جدول رقم (٧)

المتوسطات والانحرافات المعيارية واستجابات عينة الدراسة نحو أبعاد الاستقصاء

المتغير المستقل	الابعاد	الاستجابات / العبـــــــــارات	المتوسط	المتوسط المنوي المرجح	الانحراف المعياري	مستوي الأهمية
الممارسات المالية الرقمية	بعد دعم الإدارة العليا	تشمل رؤية المصلحة الحالية التوجه نحو الممارسات المالية الرقمية	٣.٥٧	٧١.٣٤	٠.٨٣٦	مرتفعة
		تصدر المصلحة تعليمات ملزمة لضبط أليات العمل وفقا للخطوات إستراتيجية الممارسات المالية الرقمية	٣.٦٧	٧٣.٤٤	٠.٧٢٧	مرتفعة
		تقوم المصلحة بمشاركة العاملين فى عملية صنع وإتخاذ القرار	٣.٢٤	٦٤.٨٨	٠.٨٣٨	متوسطة
		توجه المصلحة نصائح لإرشاد الممولين /المسجلين نحو القرارت الجديدة المتعلقة بالميكنة فى المعاملات المالية.	٣.٦٧	٧٣.٤	٠.٧٢٣	مرتفعة
		تساهم وحدات الدعم الفنى بالمصلحة فى مساعدة العاملين لحل المشاكل التشغيلية التى تواجههم أثناء سير العمل	٣.٦٠	٧٢.٠	٠.٧١٦	مرتفعة
		تساعد الممارسات المالية الرقمية فى فتح قنوات إتصال مع الإدارات المختلفة بالمصلحة	٣.٦٦	٧٣.١٢	٠.٧٣٢	مرتفعة
		يشترط للترقى للمناصب القيادية بالمصلحة الحصول على دورات فى الممارسات المالية الرقمية معتمدة من جهة علمية.	٣.٤	٦٨.٠	٠.٧٨٥	مرتفعة
	اجمالي بعد دعم الإدارة العليا		٣.٥٥	٧١.٠٠	٠.٧٧٠	مرتفعة
	بعد إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية	يوجد إستراتيجية معلنة للمصلحة خاصة بالممارسات المالية الرقمية	٣.٤٩	٦٩.٨٠	٠.٧٦٣	مرتفعة
		تعد إستراتيجية الممارسات المالية الرقمية للمصلحة مناسبة للمجتمع الضريبى المصرى	٣.٤٢	٦٨.٤٠	٠.٧٣١	مرتفعة
		تعتبر استراتيجية الممارسات المالية الرقميةعملية واضحة الخطوات للجميع	٣.٣٨	٦٧.٦٠	٠.٧٨٣	متوسطة
		تشمل رسالة المصلحة كافة الفئات المستهدفة (إقتصاد رسمى/غير رسمى)(المسجلين /الغيرمسجلين)	٣.٥٢	٧٠.٤٠	٠.٧٤٦	مرتفعة
		تساهم أهداف الإستراتيجية الرقمية فى تحقيق	٣.٥٧٧	٧١.٤٤	٠.٧٢٥	مرتفعة

المتغير المستقل	الابعاد	الاستجابات / العبـــــــــــارات	المتوسط	المتوسط المئوي المرجح	الانحراف المعياري	مستوي الأهمية
		التوجهات الحكومية وإمكانيات الحكومة الذكية				
		تغطى إستراتيجية الممارسات المالية الرقمية كافة متطلبات الأطراف المعنية (العاملين، الممولين، الفئات الغير مسجلة)	٣.٥٦	٧١.٢٠	٠.٧٣٩	مرتفعة
		تعمل المصلحة على تنفيذ خطوات الإستراتيجية الرقمية بما يتوافق مع متطلبات التميز المؤسسى للجهات الحكومية	٣.٤٩	٦٩.٨	٠.٧٠٨	مرتفعة
	اجمالي بعد إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية		٣.٤٩	٦٩.٨	٠.٧٤٢	مرتفعة
	بعد التكنولوجيا الرقمية	تؤدى التكنولوجيا الرقمية دورا مميزا فى تنفيذ الإجراءات الضريبية الجديدة	٣.٦١	٧٢.٢٠	٠.٧٠٠	مرتفعة
		تساعد التكنولوجيا الرقمية فى حصر الأنشطة الحديثة	٣.٦٥	٧٣.٠٠	٠.٧١٨	مرتفعة
		تحقق التكنولوجيا الرقمية الإتصال الفعال بين الإدارة الضريبية والمجتمع الضريبى	3.63	٧٢.٦٠	٠.٧١٩	مرتفعة
		تساعد ميكنة العمل بالمصلحة العاملين على تنمية أفكارهم الإبداعية	٣.٦٤	٧٢.٨٠	٠.٧١٦	مرتفعة
		تعتبر التكنولوجيا الرقمية عائقا أمام الفئات منخفضة الدخل الغير متعلمة	٣.٦٦	٧٣.٢٠	٠.٧٢٧	مرتفعة
		تعد التكنولوجيا الرقمية رفاهية نظرا لإرتفاع تكلفتها المادية	٣.٣٥	٦٧.٠٠	٠.٨١٠	متوسطة
		يمكن أن تستخدم التكنولوجيا الرقمية كسلاح ذو حدين يستخدمه البعض فى التهرب الضريبى	٣.٥	٧٠.٠٠	٠٧٣٤	مرتفعة
	اجمالي بعد التكنولوجيا الرقمية		٣.٥٨	٧١.٦	٠.٧٣٢	مرتفعة
	بعد المهارات البشرية	تستقطب المصلحة عاملين جدد لديهم القدرة على تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمى للخدمات المالية	٣.٤٤	٦٨.٨٠	٠.٧٥٢	مرتفعة
		تساعد العمالة المؤهلة رقميا فى جذب فئات جديدة للمجتمع الضريبى	٣.٥٥	٧١.٠٠	٠.٧١٥	مرتفعة
		يستلزم تنفيذ المنظومة الإلكترونية إستثمار مرتفع التكلفة فى رأس المال البشرى	٣.٥٧٧	٧١.٤٤	٠.٧١١	مرتفعة
		يواجه بعض العاملين بالمصلحة خاصة كبار السن تحديات متعلقة بتنفيذ عملية التحول الرقمى	٣.٧١	٧٤.٢٠	٠.٧١٧	مرتفعة
		تفتقر المصلحة للخبرة البشرية المؤهلة لتنفيذ الممارسات المالية الرقمية نتيجة خروج المعاشات بالتزامن مع قلة التعيينات	٣.٦٥	٧٣.٠٠	٠.٧٢٤	مرتفعة
		تصطدم العمالة المؤهلة رقميا بالواقع الروتينى للتعليمات التى تعوق تنفيذ مهامهم	٣.٧٢	٧٤.٤٠	٠.٧١٦	مرتفعة
		التفكير الإبداعى أحد سمات العمالة الرقمية	٣.٦٣	٧٢.٦٠	٠.٧٢٣	مرتفعة
		يستهدف تنفيذ المنظومة الإلكترونية تخفيض عدد العمالة البشرية بالمصلحة	٣.٥١	٧٠.٢٠	٠.٧٢٨	مرتفعة

المتغير المستقل	الابعاد	الاستجابات / العبـــــــــارات	المتوسط	المتوسط المئوي المرجح	الانحراف المعياري	مستوي الأهمية
		اجمالي بعد المهارات البشرية	٣.٦٠	٧٢.٠٠	٠.٧٢٥	مرتفعة
	بعد نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية	تتطلب ثقافة الممارسات المالية الرقمية إلى إحداث تغييرات جذرية فى الثقافة التنظيمية للمصلحة من حيث هيكل البيانات	٣.٦٧	٧٣.٤٠	٠.٧١٧	مرتفعة
		تعتبر الثقافة الرقمية مظهر من مظاهر تمكين العاملين بالمصلحة	٣.٥١	٧٠.٢٠	٠.٧٦٤	مرتفعة
		يعتبر فهم إحتياجات الممولين الرقمية أحد مظاهر ثقافة الممارسات المالية الرقمية	٣.٧٤	٧٤.٨٠	٠.٦٦٣	مرتفعة
		يحرص المديرين المباشرين على خلق روح الإبداع فى العمل لدى الموظفين	٣.٢٤	٦٤.٨٠	٠.٨٥٠	متوسطة
		تتطلب ثقافة الممارسات المالية الرقميةهيكل تنظيمى مرن يتكيف مع متطلبات العمل المتغيره	٣.٨٦	٧٧.٢٠	٠.٦٧٤	مرتفعة
		تعقد المصلحة إتفاقيات مع دول عديدة تساعدها فى التعرف على تجارب تلك الدول فى الممارسات المالية الرقمية	٣.٥٢	٧٠.٤٠	٠.٦٧٧	مرتفعة
	اجمالي بعد نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية		٣.٥٩	٧١.٨٠	٠.٧٢	مرتفعة
	بعد البنية الأساسية وبيئة العمل	تقوم المصلحة بإعادة تنظيم المقار الإدارية الخاصة به	٣.٥٨	٧١.٦٠	٠.٧٣٣	مرتفعة
		يتوافر لدى المصلحة أجهزة تكنولوجية مناسبة تساهم فى إتمام عملية التحول الرقمى للخدمات المالية	٣.٣١	٦٦.٢٠	٠.٨١٥	متوسطة
		تقف الموارد المالية عائقا أمام تحديث بيئة العمل بالمصلحة	٣.٦٧	٧٣.٤٠	٠.٧٤٠	مرتفعة
		تفتقر مصلحة الضرائب إلى الأنظمة الأمنية اللازمة لحماية بيانات الممولين	٣.٤٤	٦٨.٨٠	٠.٧٣٤	مرتفعة
		تتجه المصلحة للإعتماد على الأرشيفات الإلكترونية كبديل للأرشيفات الورقية	٣.٧٤	٧٤.٨٠	٠.٦٦٣	مرتفعة
		تعتمد المصلحة على شركات خارجية لتنفيذ خطة رقمنة	٣.٥١٧	٧٠.٣٤	٠.٦٨٦	مرتفعة
		اجمالي بعد البنية الأساسية وبيئة العمل	٣.٥٤٢	٧٠.٨٤	٠.٧٣٠	مرتفعة
	الإجمالي		٣.٥٦	٧٠.٢٠	٠.٧٣٦	مرتفعة

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات برنامج **SPSS 26** .

يُظهر الجدول السابق رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة تجاه عبارات أبعاد الاستقصاء وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن درجة الاستقصاء (مرتفعة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية

للاستقصاء (٣.٥٦) وبانحراف معياري (٠.٧٣٦) ونسبة مئوية بلغت (٧٠.٢٠%) مما يدل على انخفاض التشتت في آراء عينة الدراسة وتقارب الآراء.

كما يدل على ان نسبة مرتفعة من عينة الدراسة راضية عن المتغير المستقل الممارسات المالية الرقمية وان اختلفت درجة قبولهم لكل بعد من ابعاد الممارسات المالية الرقمية حيث يلاحظ في هذا الجدول أن بعد المهارات البشرية قد حصل على أعلى المتوسطات الحسابية حيث بلغ (٣.٦٠) وبانحراف معياري (٠.٧٢٥)، ونسبة مئوية بلغت (٧٢%) وجاءت بدرجة (مرتفعة)، تلاه بعد البنية الأساسية وبيئة العمل بدرجة مرتفعة جدا (٧٠.٨٤%) ثم بعد نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية بدرجة مرتفعة (٧١.٨٠%) وصولا إلى بعد دعم الإدارة العليا بدرجة مرتفعة (٧١%) واخيرا بعد إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية بدرجة مرتفعة (٦٩.٨%)

ب. التحليل الكمي للمتغير التابع (المتحصلات الضريبية):

يستعرض الباحثين إيرادات الدولة من الضرائب خلال سنوات (٢٠١٣/٢٠٢٣) من واقع الموازنات العامة للدولة (الأرقام بالمليار جنيه المصرى) والصادرة عن وزارة المالية مع ملاحظة أن العام المالى يبدأ فى ٧/١ وينتهى فى ٦/٣٠ من العام التالى مع بيان نسبة التغير فى الحصيلة الضريبية خلال تلك السنوات وتحسب نسبة التغير كما يلى:

نسبة التغير = حصيلةالسنة الحالية – حصيلة السنة السابقة / حصيلة السنة السابقة * ١٠٠

علما بأن قيمة الحصيلة الضريبية عن سنة ٢٠١٢/٢٠١٣ = ٢٥١.١١ مليار جنيه ويتضح ذلك من خلال الجدول الأتى:

جدول رقم (٨) قيمة المتحصلات الضريبية ونسبة التغير فيها خلال سنوات ٢٠٢٣/٢٠١٣

السنة	الحصيلة الضريبية	نسبة التغير فى الحصيلة
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٦٠.٢٨	%٣.٧
٢٠١٥/٢٠١٤	٣٠٥.٩٥	%١٧.٥
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٥٢.٣١٥	%١٥
٢٠١٧/ ٢٠١٦	٤٦٢.٠٠٧	%٣١
٢٠١٨/٢٠١٧	٦٢٩.٣٠٢	%٣٦
٢٠١٩/٢٠١٨	٧٣٦.١٢١	%١٧
٢٠٢٠/٢٠١٩	٧٣٩.٦٣٢	%.٥
٢٠٢١/٢٠٢٠	٨٣٣.٩٩٢	%١٢.٨
٢٠٢٢/٢٠٢١	٩٩١.٤٠٢	%١٨.٩
٢٠٢٣/٢٠٢٢	١١٦٨	%١٧.٨

المصدر: من الباحثين بالاعتمادعلي الموقع الرسمى لوزارة المالية.

ويلاحظ من الجدول السابق الإرتفاع فى الحصيلة الضريبة فى عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠١٥ من ٣٥٢مليار جنيه إلى تريليون ومائة وثمانية وستون مليار الأمر الذى يشير إلى إتجاه الدولة نحو توسيع قاعدة المجتمع الضريبى سواء بفرض ضريبة القيمة المضافة فى عام ٢٠١٦ وخضوع التصرفات العقارية للضريبة بالضوابط المحددة بالقانون وكذلك خضوع أنشطة التجارة الإلكترونية والبيع والشراء الأونلاين وصناعة المحتوى وغيرها من الأنشطة وإنشاء وحدات متخصصة بالمصلحة لمحاسبة هذه الأنشطة ووحدات لمكافحة التهرب من هذه الأنشطة أيضا مثل وحدة التصرفات العقارية ووحدة التجارة الإلكترونية ووحدة السندات.....وغيرها.

كما أنه زاد من إرتفاع الحصيلة الضريبية كذلك إتجاه مصلحة الضرائب المصرية إلى تطبيق الممارسات المالية الرقمية فى السنوات الأخيرة وتقديم الإقرارات إلكترونيا وميكنة معظم الإجراءات بالمصلحة وأخيرا العمل بنظام الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكترونى، إلا أنه يلاحظ أن الدولة قد راعت أزمة كورونا فنجد أنه وإن

كانت الحصيلة فى زيادة مضطرده كل عام إلا أنه خلال السنوات من٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢ كانت الزيادة بنسة أقل من السنوات السابقة ثم عاودت فى الإرتفاع من عام ٢٠٢٣ فاصبحت الزيادة بنسبة ١٩% عن العام السابق.

وسوف نختبر تأثير الممارسات المالية الرقميةعلى المتحصلات الضريبية منذ بدء تطبيق الممارسات المالية الرقمية في عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

ج- اختبار فروض الدراسة:

قامت الدراسة علي إثبات صحة او نفي الفروض التالية :

الفرض الرئيسي للدراسة:

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة بمصلحة الضرائب المصرية.

وينبثق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

- **الفرض الفرعي الاول:**

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين دعم الإدارة العليا للممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

ولإختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis H** ومربع كاي لدراسة تأثير دعم الإدارة العليا للممارسات المالية الرقمية علي زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

ويوضح الجدول التالي رقم (٩) اختبار **Kruskal-Wallis H** و **Chi Square** بين كل من (دعم الإدارة العليا الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية) وذلك على النحو التالي:

المتغيرات التابعة	ترتيب المتوسطات	مربع كاي	المعنوية
المتغير المستقل: دعم الإدارة العليا للممارسات المالية الرقمية			
المتحصلات الضريبية ٢٠١٨/٢٠١٩	59.54	69.559	٠.000
المتحصلات الضريبية ٢٠١٩/٢٠٢٠	106.98		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢٠/ ٢٠٢١	129.26		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢١/ ٢٠٢٢	178.80		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢٢/٢٠٢٣	192.95		

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات برنامج **SPSS 26** .

وتوضح نتائج الجدول رقم (٩) أنه توجد فروق معنوية توضح تأثير المتغير المستقل الفرعي الأول(دعم الإدارة العليا للممارسات المالية الرقمية) على زيادة المتحصلات الضريبية بدءا من تاريخ بداية تطبيق الممارسات المالية الرقمية بمصلحة الضرائب المصرية عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ وحتى العام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ وهو ما يستدل عليه بالزيادة التدريجية في المتوسطات وصولاً لاعلى قيمة في عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ ويؤكد هذا التأثير معنوية قيمة اختبار مربع كاي **Chi Square** التي بلغت ٦٩.٥٥٩ عند مستوى معنوية ٠.٠٠

وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي الاول :

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين دعم الإدارة العليا الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

- **الفرض الفرعي الثاني:**

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

لاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis H** ومربع كاي لدراسة تأثير إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية علي زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

جدول رقم (١٠) اختبار Kruskal-Wallis H و Chi Square **بين كل من (إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية) وذلك على النحو التالي:**

المتغيرات التابعة	ترتيب المتوسطات	مربع كاي	المعنوية
المتغير المستقل: إستراتيجيات التحول الرقمى			
المتحصلات الضريبية ٢٠١٨/٢٠١٩	94.65	79.557	0.000
المتحصلات الضريبية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠	136.19		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢٠/٢٠٢١	158.03		
المتحصلات الضريبية٢٠٢١/٢٠٢٢	161.36		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢٢/٢٠٢٣	184.45		

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات برنامج**SPSS 26** .

توضح نتائج الجدول رقم (١٠) أنه توجد فروق معنوية توضح تأثير المتغير المستقل الفرعي الثاني (إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية) على زيادة المتحصلات الضريبية بدءا من تاريخ بداية تطبيق الممارسات المالية الرقمية بمصلحة الضرائب المصرية عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ وحتى العام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ وهو ما يستدل عليه بالزيادة التدريجية في المتوسطات وصولاً لاعلى قيمة في عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ ويؤكد هذا التأثير معنوية قيمة اختبار مربع كاي **Chi Square** التي بلغت ٧٩.٥٥٧ عند مستوى معنوية ٠.٠٠

وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي الثاني :

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

- **الفرض الفرعي الثالث:**

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا الرقمية المستخدمة فى الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

لإختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis H** ومربع كاي لدراسة تأثير التكنولوجيا الرقمية المستخدمة فى الممارسات المالية الرقمية علي زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

جدول رقم (١١) اختبار Kruskal-Wallis H و Chi Square **بين كل من (التكنولوجيا الرقمية المستخدمة فى الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية) وذلك على النحو التالي:**

المتغيرات التابعة	ترتيب المتوسطات	مربع كاي	المعنوية
المتغير المستقل: التكنولوجيا الرقمية المستخدمة فى الممارسات المالية الرقمية			
المتحصلات الضريبية ٢٠١٨/٢٠١٩	87.93	49.088	٠.000
المتحصلات الضريبية ٢٠١٩/٢٠٢٠	116.38		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢٠/٢٠٢١	123.41		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢١/٢٠٢٢	149.31		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢٢/٢٠٢٣	162.74		

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات برنامج **SPSS 26** .

توضح نتائج الجدول رقم(١١) أنه توجد فروق معنوية توضح تأثير المتغير المستقل الفرعي الثالث (التكنولوجيا الرقمية المستخدمة فى الممارسات المالية الرقمية) على زيادة المتحصلات الضريبية بدءا من تاريخ بداية تطبيق الممارسات المالية الرقمية بمصلحة الضرائب المصرية عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ وحتى العام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ وهو ما يستدل عليه بالزيادة التدريجية في المتوسطات وصولاً لاعلى قيمة في عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ ويؤكد هذا التأثير معنوية قيمة اختبار مربع كاي **Chi Square** التي بلغت ٤٩.٠٨٨ عند مستوى معنوية ٠.٠٠

وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي الثالث :

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين التكنولوجيا الرقمية المستخدمة فى الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

- **الفرض الفرعي الرابع:**

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المهارات البشرية اللازمة للممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

لاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis H** ومربع كاي لدراسة تأثير المهارات البشرية اللازمة الممارسات المالية الرقمية علي زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

جدول رقم (١٢) اختبار Kruskal-Wallis H و Chi Square **بين كل من (المهارات البشرية اللازمة الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية) وذلك على النحو التالي:**

المتغيرات التابعة	ترتيب المتوسطات	مربع كاي	المعنوية
المتغير المستقل: المهارات البشرية اللازمة للممارسات المالية الرقمية			
المتحصلات الضريبية ٢٠١٨/٢٠١٩	88.54	38.112	٠.000
المتحصلات الضريبية ٢٠١٩/٢٠٢٠	124.95		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢٠/٢٠٢١	149.36		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢١/٢٠٢٢	168.16		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣	183.41		

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات برنامج**SPSS 26** .

توضح نتائج الجدول رقم (١٢) أنه توجد فروق معنوية توضح تأثير المتغير المستقل الفرعي الرابع (المهارات البشرية اللازمة للممارسات المالية الرقمية) على زيادة المتحصلات الضريبية بدءا من تاريخ بداية تطبيق الممارسات المالية الرقمية بمصلحة الضرائب المصرية عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ وحتى العام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ وهو ما يستدل عليه بالزيادة التدريجية في المتوسطات وصولاً لاعلى قيمة في عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ ويؤكد هذا التأثير معنوية قيمة اختبار مربع كاي **Chi Square** التي بلغت ٣٨.١١٢عند مستوى معنوية ٠.٠٠

وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي الرابع :

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المهارات البشرية اللازمة الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

- الفرض الفرعي الخامس:

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

لاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis H** ومربع كاي لدراسة تأثير نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية علي زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

جدول رقم (١٣) اختبار Kruskal-Wallis H وChi Square **بين كل من (نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية) وذلك على النحو التالي:**

المتغيرات التابعة	ترتيب المتوسطات	مربع كاي	المعنوية
المتغير المستقل: نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية			
المتحصلات الضريبية ٢٠١٨/٢٠١٩	73.87	66.231	٠.000
المتحصلات الضريبية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠	109.46		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢٠/٢٠٢١	118.28		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢١/٢٠٢٢	172.41		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢٢/٢٠٢٣	179.33		

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات برنامج **SPSS 26** .

توضح نتائج الجدول رقم (١٣) أنه توجد فروق معنوية توضح تأثير المتغير المستقل الفرعي الخامس (نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية) على زيادة المتحصلات الضريبية بدءا من تاريخ بداية تطبيق الممارسات المالية الرقمية بمصلحة الضرائب المصرية عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ وحتى العام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ وهو ما يستدل عليه بالزيادة التدريجية في المتوسطات وصولاً لاعلى قيمة في عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ ويؤكد هذا التأثير معنوية قيمة اختبار مربع كاي **Chi Square** التي بلغت ٦٦.٢٣١ عند مستوى معنوية ٠.٠٠

وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي الخامس:

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين نشر ثقافة الممارسات المالية الرقميةوزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

- **الفرض الفرعي السادس:**

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين البنية الأساسية وبيئة عمل الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

لاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis H** ومربع كاي لدراسة تأثير البنية الأساسية وبيئة عمل الممارسات المالية الرقمية علي زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.

جدول رقم (١٤) اختبار Kruskal-Wallis H وChi Square **بين كل من (البنية الأساسية وبيئة عمل الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية) وذلك على النحو التالي:**

المتغيرات التابعة	ترتيب المتوسطات	مربع كاي	المعنوية
المتغير المستقل: البنية الأساسية وبيئة العمل			
المتحصلات الضريبية ٢٠١٨/٢٠١٩	63.41	52.182	٠.000
المتحصلات الضريبية ٢٠١٩/٢٠٢٠	111.28		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢٠/٢٠٢١	134.57		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢١/٢٠٢٢	151.77		
المتحصلات الضريبية ٢٠٢٢/٢٠٢٣	172.15		

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات برنامج **SPSS 26** .

توضح نتائج الجدول رقم (١٤) أنه توجد فروق معنوية توضح تأثير المتغير المستقل الفرعي السادس (البنية الأساسية وبيئة عمل الممارسات المالية الرقمية) على زيادة المتحصلات الضريبية بدءا من تاريخ بداية تطبيق الممارسات المالية الرقمية بمصلحة الضرائب المصرية عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ وحتى العام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ وهو ما يستدل عليه بالزيادة التدريجية في المتوسطات وصولاً لاعلى قيمة في عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ ويؤكد هذا التأثير معنوية قيمة اختبار مربع كاي **Chi Square** التي بلغت ٥٢.١٨٢ عند مستوى معنوية ٠.٠٠

وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي السادس

- نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة :

تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة للتوصل إلي مدى تـأثر المتغير التابع (المتحصلات الضريبية) بالمتغيرات المستقلة والمتمثلة فـي (دعم الادارة العليا ، استراتيجيات الممارسات المالية الرقمية ، التكنولوجيا الرقمية ، المهارات البشرية ، نشر ثقافة الممارسـات الماليـة الرقميـة ، البنيـة الاساسية وبيئـة العمل) وكانـت النتـائج كما يوضحها الجدول رقم (١٥).

جدول رقم (١٥)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	المتحصلات الضريبية				
	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T.Test	معنوية المعاملات Sig	معامل تضخم البيانات VIF	معامل السماح Tolerance
ثابت الإنحدار	٠.٧١٣	٠.١٤٢	٠.٠١٢	-	-
دعم الادارة العليا	٠.٩٤٥	٢.٣٤١	٠.٠٠١	١.٧٣١	٠.٧١١
استراتيجيات الممارسات المالية الرقمية	٠.٩٣١	٣.٢٤١	٠.٠٠٣	١.٦٧٥	٠.٨١٤
التكنولوجيا الرقمية	٠.٧١٧	١.٠٣٥	٠.٠٠٠	١.٨٨٥	٠.٧٣٦
المهارات البشرية	٠.٩١١	١.٦٥٢	٠.٠١٧	١.٧٢٤	٠.٨٧٤
نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية	٠.٨٣٤	٠.٩١٤	٠.٠٣٤	١.٥٢٣	٠.٧٨٩
البنية الاساسية وبيئة العمل	٠.٨٧٦	١.٧٤٣	٠.٠٠١	١.٥٧١	٠.٨٨٨
معامل الارتباط R	٠.٨٤١				
معامل التحديد R^2 R-Squard	٠.٧٠٧				
قيمة اختبار F F-Statistic	٠.٢٠٤				
قيمة F المعنوية Prob-(F-Statistic)	٠.٠٠٠				
قيمة اختبار درين واطسون Durbin- watson State	١.٦٢٣				
معنوية كلمجروف سميرنوف Kolmogorov Smirnovsig	٠.١٦٦				

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات برنامج SPSS 26 .

ويتضح من الجدول السابق رقم (١٥) ما يلي :-

تشير نتيجة معنوية اختبار (Kolmogorov Smirnov) إلي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعى نظراً لأنه المعنوية الإحصائية أكبر من ٥% ومن ثم يمكن القول بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي .

وبالنظر إلي نتيجة معامل اختبار (Durbin – Watson) للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي الانحدار نجد أن قيمته ١.٦٢٣ أي أنها تؤول إلي ٢ ، وهو ما يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء ، وقد تم اختبار بيانات الدراسة للتحقق من عدم وقوع النماذج المقدرة في مشكلة الأزدواج الخطي بين متغيرات الدراسة ، والذي يشير إلي مدى قدرة كل متغير مستقل على تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى ، وكلما كانت قيمة معامل تضخم البيانات VIF منخفضة < ١٠ كلما دل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي ، ويلاحظ من الجدول السابق رقم (١٥) انخفاض قيمة VIF للمتغيرات المستقلة حيث حقق متغير دعم الادارة العليا ١.٧٣١ ، استراتيجيات الممارسات المالية ١.٦٧٥ ، التكنولوجيا الرقمية ١.٨٨٥ ، المهارت البشرية ١.٧٢٤ ، نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية ١.٥٢٣ والبنية الاساسية وبيئة العمل ١.٥٧١ أي أنها أقل من ١٠ ، كذلك ارتفاع قيمة معامل السماح Tolerance عن ٠.١٠ وهى قيم تشير إلي عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي.

وتشير نتائج الجدول رقم (١٥) إلي أن القوة التفسيرية للنموذج (R^2) استناداً إلي قيمة معامل التحديد تمثل ٧٠.٧% ، وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة بنموذج الدراسة تستطيع في مجملها تفسير ٧٠.٧% من التغير في المتحصلات الضريبية.

كما يتضح من الجدول رقم (١٥) وباستخدام اختبار تحليل التباين ANoVA معنوية النموذج الإحصائية بدلالة اختبار (F-Test) عند مستوى معنوية ٥% ، حيث أن F المسحوبة (٠.٠٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية٥%.

مما سبق يتم قبول الفرض الرئيسي:

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الممارسات المالية الرقمية وزيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة بمصلحة الضرائب المصرية.

النتائج والتوصيات :

من خلال الدراسة النظرية ومن خلال عرض وتحليل البيانات كما سبق بالدراسة الإحصائية ومن خلال الدراسة الميدانية فقد توصل الباحثين إلى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات التى تتعلق بدور الممارسات المالية الرقمية فى زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة والتى تعرض لها الباحثين فيما يلى.

أولا: النتائج :

١- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة بضرورة تطبيق عملية الممارسات المالية الرقمية بمصلحة الضرائب المصرية، وكانت نتائج الترتيب النسبى لمتغيرات الممارسات المالية الرقمية هى المهارات البشرية بمتوسط عام (٣.٦٠)، يليها نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية(٣.٥٩)، ويليها التكنولوجيا الرقمية (٣.٥٨)، تليها البنية الأساسية وبيئة العمل (٣.٥٦)، ويليها دعم الإدارة العليا (٣.٥٥) وتأتى إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية فى المرتبة الأخيرة بمتوسط عام (٣.٤٩).

٢- هناك علاقة إرتباط طردية موجبة بين أبعاد الممارسات المالية الرقمية بمصلحة الضرائب المصرية حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أقوى علاقة إرتباط بين أبعاد الممارسات المالية الرقمية هى إستراتيجيات الممارسات المالية الرقمية(٠.٧٥٧) بينما أقل معامل إرتباط هو البنية الأساسية وبيئة العمل بمعامل (٠.٣٨٨) وهذا يعكس وجود إستراتيجية واضحة لمصلحة الضرائب المصرية نحو تطبيق الممارسات المالية الرقمية داخل المصلحة والذى بدأ أولى خطواته فى عام ٢٠١٨ بينما يعكس رأى عينة الدراسة عن بعد البنية الساسية وبيئة العمل والتى تفتقر إليها المصلحة إلى حد ما نتيجة وجود تحديات مالية تقف أمام تطويرها

٣- تتجه الحكومة فى مصر إلى تطبيق منظومة الممارسات المالية الرقمية بكافة قطاعات الدولة ومن ثم تدعم الإدارة العليا بمصلحة الضرائب خطوات تطبيق

الممارسات المالية الرقمية وذلك لترسيخ مبدأ الإلتزام الطوعى لدى الممولين والمكلفين.

٤- وضعت وزارة المالية ممثلة فى الإدارة الضريبية إستراتيجية واضحة ومحددة لعملية تطبيق الممارسات المالية الرقمية بالمصلحة ودمج الاقتصاد الغير الرسمى داخل القاعدة الضريبية ولذلك فقد تقدمت للسلطة التشريعية بالعديد من مشروعات القوانين الضريبية التى تتناسب مع آلية التطبيق ومنها قانون الاجراءات الضريبية الموحد رقم٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيره والمتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة٢٠٢٠

٥- يشكل الإقتصاد الرقمى فى بعض البلاد أكثر من ٦٠% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول كنتيجة طبيعية لظهور التكنولوجيا الرقمية.

٦- تستثمر الدول حديثة العهد بتجربة الممارسات المالية الرقمية ومنها مصر فى رأس المال البشرى وتنمية مهارات العاملين العلمية والعملية ومنها على سبيل المثال إنشاء مراكز تدريبية متخصصة وإعطاء الفرص والمنح الدراسية التى تدعمها المصلحة مع بعض القطاعات التعليمية بمصر وخارجها.

٧- إعتمدت مصلحة الضرائب المصرية فى نشر ثقافة الممارسات المالية الرقمية على بناء هيكل تنظيمى جديد ومرن يتناسب مع متطلبات عملية الممارسات المالية الرقمية وعملية دمج القيمة المضافة مع ضرائب الدخل.

٨- خصصت وزارة المالية كافة الموارد المالية المتاحة لديها لدعم تنفيذ خطة الممارسات المالية الرقمية بالمصلحة وتوفير بيئة عمل مناسبة وتحديث البنية الأساسية بالمصلحة.

٩- تشكل الأنشطة الإقتصادية الرقمية الغير رسمية مصدرا هاما لزيادة القاعدة الضريبية فى مصر خاصة فى ظل الأزمات مثل أزمة كورونا وفى ظل **تغيرات** الأنظمة السياسية ومابعد الثورات.

١٠- تمتلك مصر الفرصة لتحقيق شراكة مع الدول الأجنبية والعربية التى لها تجارب فى إستغلال الثورة الرقمية لتوسيع القاعدة الضريبية بها وذلك من خلال

الإتفاقيات الدولية بين مصلحة الضرائب المصرية وهذه الدول (حيث يوجد بالمصلحة قطاع مختص بالبحوث والاتفاقيات الدولية).

ثانيا: التوصيات :

فى ضوء ما تم التوصل إليه من إستنتاجات بهذه الدراسة من خلال العرض والتحليل الاحصائى للبيانات وكذلك فى ضوء نتائج الدراسات السابقة التى سبق عرضها تقدم هذه الدراسة التوصيات الأتية:

١- مزيد من الإهتمام من جانب القائمين على البحث العلمى ومؤسساته بما يتعلق بدور الممارسات المالية الرقمية فى زيادة المتحصلات الضريبية من الفئات الغير مسجلة.
٢- توصى الدراسة بضرورة إهتمام الإدارة الضريبية بإتمام عملية الممارسات المالية الرقمية داخل المصلحة لأهميتها فى حصر الفئات الغير مسجلة داخل المجتمع الضريبى، ومايطوى عليه من مكافحة ظهور حالات التهرب الضريبى.
٣- كذلك توصى الدراسة بتفعيل المشاركة بين الإدارة الضريبية وضرورة الاتصال الفعال بين العاملين بالإدارة الضريبية والجمعيات المهنية ومكاتب المحاسبة والمراجعة المهتمة بالشأن الضريبى لتعظيم مبدأ الإلتزام الطوعى لدى الممولين والمسجلين وضرورة توعية الفئات الغير مسجلة وإنضمامها إلى الإقتصاد الرسمى.
٤- توصى الدراسة بضرورة إهتمام الحكومة المصرية ممثلة فى كلا من وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية بتوفير التكنولوجيا اللازمة لإتمام عملية الممارسات المالية الرقمية وكذلك الاهتمام بتوفير البنية الأساسية المعلوماتية اللازمة لتقديم خدمات حكومية على مستوى مميز من الكفاءة والجودة المطلوبة.
٥- كما توصى الدراسة بإعطاء الأولوية لعملية الإستثمار فى رأس المال البشرى وذلك عن طريق التدريب والتطوير المستمر وتنمية مهارات العاملين بالمصلحة وخلق روح التفكير الإبداعى بما ينعكس على إتمام خطوات الممارسات المالية الرقمية داخل المصلحة.

٦- توصى الدراسة بضرورة إصدار تشريعات قانونية تنظم عملية فرض الضريبة على الأنشطة التجارية الرقمية للحد من تآكل القاعدة الضريبية بالتزامن مع إلتزامات مصر الدولية.

٧- تفعيل دور الإعلام الضريبى بكافة أنواعه والتوعية بالحقوق والواجبات الضريبية وشرح وتبسيط كل ماهو جديد من التشريعات لجذب الفئات الغير مسجلة ومن ثم زيادة المتحصلات الضريبية.

٨- التوصية بإهتمام وزارة المالية بتوفيرالموارد المالية من خلال الموازنة العامة للدولة لإتمام عملية الممارسات المالية الرقمية وكذلك للإنتهاء من عملية تطوير البنية الأساسية بالمصلحة وتوفير بيئة عمل ملائمة للعاملين والمتعاملين مع الإدارة الضريبية من الممولين والمسجلين.

البحوث المستقبلية :

١- دراسة العلاقة بين الممارسات المالية الرقمية ومخاطر العسر المالي للشركات .

٢- دراسة العلاقة بين الممارسات المالية الرقمية والاداء المالي للشركات بتوسط الذكاء المالي لمديري تلك الشركات .

٣- دراسة العلاقة بين الممارسات المالية الرقمية والمرونة المالية للشركات .

٤- دراسة العلاقة بين الممارسات المالية الرقمية والاستبعاد المالي للشركات .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية :

١- إبراهيم، أمال على.(٢٠٢١).دور التحول الرقمي فى دعم الإيرادات الضريبية مع إشارة خاصة للإقتصاد المصرى.مجلة البحوث المالية والتجارية، ع١، ٢٦٠- ٢٩١.
٢- أمين، مصطفى أحمد.(٢٠١٨) "التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفه"، مجلة الإدارة التربوية، س٥ –ع ١٩، ص ١١-١١٦.
٣- البلوشية، نوال بنت على بن عبد الله.(٢٠١٩). الممارسات المالية الرقمية فى سلطنة عمان والعوامل المؤثرة فيه من وجهة نظر متخذى القرار فى سلطنة عمان.(رسالة ماجستير).جامعة السلطان قابوس، مسقط.
٤- الحرون، منى محمد السيد.(٢٠١٩). متطلبات التحول الرقمي فى مدارس التعليم الثانوى العام فى مصر. مجلة كلية التربية، مج٣٠، ع١٢٠، ٤٢٩-٤٧٨.
٥- الدمنهورى، سمر أحمد محمد.(٢٠١٧)جرائم الفساد وسبل مكافحتها وأثرها على الإيرادات الضريبية كمصدر جبائى للدولة).رسالة ماجيستير.جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
٦- الزين، صلاح الدين، الإصلاح الضريبى(٢٠٠٠). دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهره، ص٤٦.
٧- المطيرى، ليلى حامد (٢٠١٤) . أثر الإقتصاد الخفى على النمو الإقتصادى والمملكة العربية السعودية ، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، ص٦.
٨- المكاشفى، ألاء الرشيدى الجيلى، وعبدالله، الزين عبدالله بابكر.(٢٠٢١).أثر التهرب الضريبى على الحصيلة الضريبية: دراسة ميدانية على ديون الضرائب (رسالة ماجستير). جامعة النيلين، الخرطوم.
٩- المحضار، عبد الله عبد الرحمن.(٢٠١٦).تأثير التحول الرقمي للمعرفة على سلوك البحث عن المعلومات لدى طلبة برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أم القرى.مجلة بحوث فى علم المكتبات والمعلومات، ع١٦، ١٩٧-٢١٥.
١٠- النمر، إيمان محمد صالح.(٢٠١٧).أثر التغير فى التشريعات الضريبية على الإيرادات الضريبية فى الأردن.(رسالة ماجستير).جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
١١- برسوم، مريم وليم.(٢٠١٥). إنعكاسات تحرير التجارة على الإيرادات الضريبية:دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية.المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، ع ٢، ٤٥٧-٤٨٨.
١٢- بن هانى، رشا سليمان أرشود.(٢٠١٩). "أثر تحرير التجارة الزراعية على الإيرادات الضريبية فى الأردن للفترة من ١٩٩٠-٢٠١٦".جامعة جرش، عمان.

١٣- جاسم، سهام محمد.(٢٠١٨).نسبة الخطأ فى القوائم المالية المصادق عليها وإنعكاسها على المتحصلات الضريبية:دراسة حالة.مجلة دراسات إدارية، مج١٠، ع٢١، ٢٦٠-٢٩٢.
١٤- حسن ،احمد إبراهيم عبد العال (٢٠٢٢). اقتصاد المدفوعات الرقمية كوسيلة للحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد المصري، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، العدد السابع والثلاثون، ص٢٢٣٨.
١٥- حسن، سيده أحمد أحمد.(٢٠٢٣). التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية وأثره على الإيرادات الضريبية. المجلة العلمية للبحوث التجارية، ع٢، ٣٧٣ــــ٤٠٦.
١٦- خطيب، عهود يوسف محمد، والشوابكة، خالد محمود سليمان.(٢٠٢٢) القدرات الديناميكية وأثرها فى التحول الرقمى:الدور المعدل لإدارة علاقات العملاء الإلكترونية والتجديد الإستراتيجى كمتغير وسيط فى الجامعات الفلسطينية (رسالة دكتوراه).جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
١٧- خليفة، محمد يوسف عبد الرحيم.(٢٠٢٢). أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبى المصرية فى دعم حصيلة الإيرادات الضريبية فى ضوء إستراتيجية ورؤية مصر ٢٠٣٠. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج١٣، ع٣، ٣٢٥- ٣٦٦.
١٨- دراز، حامد عبد المجيد(١٩٩٧). النظم الضريبية، الدار الجامعية للنشر- الإسكندرية، ص٢٢.
١٩- شحاته، محمد(٢٠٢٠). إنعكاسات تفعيل أليات التحول الرقمي فى ضوء مبادرات الشمول المالى على تطبيقات الحكومة الإلكترونية بجمهورية مصر العربيه، مجلة الدراسات التجاريه، محاضره، ١٩٧-٢٢٢.
٢٠- شحادة، مها خليل يوسف، (٢٠٢١). الممارسات المالية الرقمية فى البنوك الإسلامية العاملة فى الأردن:دراسة تحليلية من منظور إسلامى.(رسالة دكتوراه).جامعة اليرموك. الأردن.
٢١- شديد، مصطفى على.(٢٠٢١). تأثير التحول الرقمي على مستوى أداء الخدمة المقدمة بالتطبيق على موظفى الإدارة العامة للمرور بمحافظة القاهره.مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهره، المقالة ٨، المجلد ٢٢.العدد٤-الرقم المسلسل للعدد٨٩ص١٩٣- ص٢٢٦.
٢٢- صالح، إبراهيم نور عزيز.(٢٠٢١).أثر التضخم على الحصيلة الضريبية فى مصر فى الفترة من عام ٢٠٠٥إلى٢٠١٤.(رسالة دكتوراه).جامعة الزقازيق، الزقازيق، مصر.
٢٣- عبد الجواد، هيسم صالح.(٢٠١٨). معوقات تطبيق التحول الرقمي بالإتحاد المصرى لكرة القدم فى ضوء محددات الإتحاد الدولى.مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية، ع٤٧، ج٤، ٧٣٨- ٧٦٥.

٢٤- عبد العزيز، أميره أحمد محمد.(٢٠٢٣). متطلبات تطبيق التحول الرقمي لتحسين جودة التعلم الإلكترونى فى الجامعات الحكومية المصرية بإقليم القاهره الكبرى. (رسالة ماجستير). جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهره.

٢٥- عبد الله، أحمد على الشيخ الفكى.(٢٠١٩). دور الحوكمة الضريبية فى زيادة فاعلية حصيلة الإيرادات الضريبية:دراسة ميدانية بالتطبيق على ديوان الضرائب السودانى.(رسالة ماجيستير).جامعة النيلين، الخرطوم.

٢٦- عوض، أريج محمد ناجى.(٢٠١٨).مدى إستخدام الدوائر الضريبية لأساليب التدقيق الحديثة وأثر ذلك عى زيادة الإيرادات الضريبية.رسالة ماجستير.جامعة النجاح الوطنية، نابلس.فبسطين.

٢٧- مباشر، محمد حسام سليم.(٢٠٢٢). تأثير التحول الرقمي على وظائف إدارة الموارد البشرية بالتطبيق على الشركة المصريه للاتصالات.(رسالة دكتوراه).الأكاديمية العربية للعلوم الإداريه والمالية والمصرفيه، القاهره.

٢٨- محمد ،احمد عباس(٢٠١٩). الإقتصاد غير الرسمى فى مصر المشكلات والحلول، أوراق سياسية، المعهد المصرى للدراسات ٢٠مارس ، ص١١.

٢٩- محمد، أحمد أمين عثمان.(٢٠٢٠).قياس أثر الإيرادات الضريبية على النمو الإقتصادى فى ماليزيا.مجلة الدراسات والبحوث التجارية، س ٤٠، ع ٤، ٦١٧-٦٤٣.

٣٠- محمد، عمرو هشام،(٢٠١٦)، مدخل في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية. بغداد.

٣١- محمود، محمد أمر الله السيد. (٢٠٢٢). إطار مقترح لإدارة الشركات البترولية فى ضوء تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة بعد تطبيق منظومة التحول الرقمي وتحويل مصر إلى مركز إقليمى للطاقة.(رسالة دكتوراه) جامعة عين شمس، كلية الدراسات والبحوث البيئية.القاهره.

٣٢- مكاوى، محمود عبد الرحمن كامل.(٢٠١٩)، معوقات الممارسات المالية الرقمية بالمشروعات الصغيره والمتوسطه فى مصر:دراسة إستكشافيه، المؤتمر السنوى الرابع والعشرون لوحدة أ.د/ محمد رشاد الحملاوى لبحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

٣٣- ناجى، ميخائيل حبيب(١٩٩١). الإقتصاد الخفى وفاعلية السياسات الماليه والنقدية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ١٥ العدد ٦،جامعة المنصورة، ص١٠٤.

٣٤- نصره، ياسمين محمود عبد الرازق محمد محمد.(٢٠٢١). تأثير التحول الرقمي للخدمات المصرفيه على ضبط المخاطر فى البنوك.(رسالة ماجستير).جامعة عين شمس، كلية التجارة.القاهره.

٣٥- نصير، مبروك محمد السيد.(٢٠٢١) نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية.مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع٢، ٥٩- ٨٧.
٣٦- نصير، عبد الناصر(٢٠٢١). أثر التحول الرقمي على عدم تماثل المعلومات:- دليل من الشركات المدرجه فى سوق الأوراق المالية السعودية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، ٥(٢)، ٤٣٨- ٤٩٤
٣٧- نصير، مبروك محمد السيد(٢٠٢١). نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي فى التحاسب الضريبى الإلكترونى بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية: بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية "، المؤتمر العلمى الدولى الثانى (الممارسات المالية الرقميةوأثره على التنمية المستدامة)، كلية الإدارة والإقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٢١.
٣٨- يحى، إبراهيم دهشان(٢٠٢١). الحماية الجنائية للبيانات فى ظل الممارسات المالية الرقمية قسم القانون الجنائى، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر، ص١٣.
٣٩- يس، نجلاء أحمد.(٢٠١٥).نحو التحول الرقمي للدوريات: دراسة لواقع مبادرات المكتبات ومؤسسات المعلومات العربية. مجلة المكتبات والمعلومات، ع ١٤، ١٠٥-١٨٠.
٤٠- يونس، إيهاب محمد.(٢٠٢٠). ثورة البيانات الضخمة وتعبئة الإيرادات الضريبية:حالة مصر.مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية.مج٢١، ع١ -٧، ٣٦.

ثانياً: المراجع الأجنبيه

1- Vial G.(2019), "Understanding digital transformation: A review and a research agenda", The journal of strategic information systems.
2- Nazarov & Other, M. A.: op.cit. P 2.
3- Gurbaxani, V., &Dunkle, D.(2019).Gearing up for successful digital transformation.MIS Quarterly Executive, (18,3),p.p 2255-2270.
4- Muehlburger, M., Rueckel, D., &Koch, S.(2019), A framework of factors enabling Digital financial practices.
5- JONES, SALLY M.(2007), Principles of taxationfor business and investment planning, three edition, new york.
6- Brzman, Marco, Melanie Gerphagnon, Genevieve Aubin-Houzelstein, Georges- Louis Baron, &Alain Benard, (2021).Exploring Digital

transformation in Higher Education and Research Via Scenarios. Journal of futures studies, tamkang University, 25(3),p.p 65-78.

7- Chatterjee, S, chaudhuri, R., vrontis, D.&Basile, G.(2021) Digital financial practices and entrepreneurship process in SMEs of Indian:amoderating role of a doption of AL-CRM capability and strategic planning. Journal of strategy and Management, Vol. ahead – of print No. ahead of print.http ;//doi.orgl10.1108/JsMA-02-2021-0049.

8- Heavin, C&Power, D.J.(2018).chalanges for digital transformation – towards a conceptual decision Support guide for managers. Journal of decision systems 27(1),p.p 38-45.

9- Manita, R, Elommal, N, Baudier, P, and Hikkerova, L.(2020).The Digital financial practices of external audit and its impact on corporate governance, Technological Forecasting &Sicial chang.p.p1-10.

10- Gurbaxani, V., &Dunkle, D.(2019). Gearing up for successful Digital financial practices.MisQuarterlyExecutive, 18(3), 209-220.doi:10.1770512msqe.00017.

11- Joseph K, Nwankpa &Yaman Roumani.(2016)."IT capability and performance perspective", thirty seventh International conference on Information Systems, Dubblin.p.p1-16.

12- George, K, Dorothy, N.&Stephen, M.(2016).Implementation of literacy programmes in public libraries", Library Hi Tech News, Vol.33, Issue:2Emerald Group puplishing limited, 17-22.

13- Lanzolla, G.Lorenz., A., spektor, E.M., schilling, M, Solinas, G., Tucci, ch.(2020).Academy of management Discoveries (AMD)Special issue call for papers "Digital transformation:what is New if Anything ?Academy of Management Discoveries, 4(3), 378-387.Rtrieved from.